WWW.SABAHELKHEYR.COM

البناء
# صباح الخير
قوميـــــــــة اجتماعيـــــــــة

العدد 204 / 23 / تشرين الأول/ 2026

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبررابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.




## في هذا العدد

**الافتتاحية**

«كاد المريب ان يقول خذوني» ـ كوكب معلوف

رابط الافتتاحية على موقع المجلة

**صوت سعادة**

الرابط على موقع المجلة

**الأخبار الحزبية**

عميدة الاعلام أوغاريت دندش توقّع روايتها في معرض الكتاب

الرابط على موقع المجلة

نعي النحات بطرس الرمحين بعد مسيرة حافلة

الرابط على موقع المجلة

**سياسة**

المرشح للسقوط: النظام في إيران أم الحكومة في تل أبيب؟ ـ سعادة مصطفى أرشيد

رابط المقال على موقع المجلة

ترامب... وحلفاؤه يدفعون ثمن التحالف! ـ د.طارق سامي خوري

رابط المقال على موقع المجلة

العراق بعد الانسحاب الأميركي.. معضلة السيادة المشروطة! ـ نظام مارديني

رابط المقال على موقع المجلة

بعد عامين من السقوط من يحكم سوريا اليوم... سومر الفيصل

المقال على موقع المجلة

الفرق بين شنّ الحرب ونزع السلاح ـ د. نبيلة غصن

رابط المقال على موقع المجلة

**تقرير**

الدعوة إلى إلغاء قانون مقاطعة الكيان الصهيوني ـ لينا شلهوب

رابط المقال على موقع المجلة

**حجر الزاوية**

العجز الثقافي ـ نجيب نصير

رابط المقال على موقع المجلة

**مجتمع**

فقدان الوعي الإنساني والعودة إلى الصراع المذهبي ـ أنطوان يزبك

رابط المقال على موقع المجلة

نادي «أزل بوك » للقراءة يطلق جلساته الثقافية من معرض بيروت للكتاب

رابط المقال على موقع المجلة

**رأي**

ضمان سلامة الحزب ـ شحادي الغاوي

رابط المقال على موقع المجلة

**ثقافة**

الثقافة والفنون الجميلة بين العميد والعمدة ـ د. شوقي يونس

رابط المقال على موقع المجلة

لا نهضة بلا أخلاق ـ د. ادمون ملحم

رابط المقال على موقع المجلة

**كلمة الفصل**

سعاده مُعاصِرُنا ـ أحمد أصفهان

الرابط على موقع المجلة

رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه

للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

# «كاد المريب ان يقول خذوني»

كوكب معلوف ـ رئيسة التحرير



الافتتاحية

أحداث ثلاثة هزت البلد هذا الأسبوع، بدأت من شاحنة ضهر البيدر للمقاومة، و«جورة» أو حفرة الفنار وتملّك الجفال في المنطقة «المسيحية»، كما يزعم دعاة الانفصال في البلد. فطغى ذلك على كل تطورات البلد في جبهتيه الجنوبية والداخلية وكأنه لا يكفي لبنان شر الخارج، فيأتي صبية الداخل وصهاينته ليحركوا الفتنة النائمة في البلد والتي يريدها من يريد كسر واضعاف منعة الوطن.

جبهة الداخل التي تعمل ادواتها الفتنوية على تعزيز عنصرية قديمة لطالما كانت سبباً في حروب الكيان اسماها هؤلاء أنفسهم «حرب الآخرين» بينما انغمسوا هم في لظى نارها، كمسببين ودعاة واداة، إلى حدودها القصوى، وهام هم اليوم وبكل عنجهية العنصرية وقبحها في نفوسهم يهيئون الأجواء لحرب داخلية يريدها الأعداء لتعزيز حالة الحقد الطائفي بين أبناء الوطن

الواحد، ولإلهاء لبنان عن ارتكابات العدو، وابادته البشرية والعمرانية، واقتطاعه ما يريده من جنوب لبنان، بعد حالة التنازل والتخاذل التي تمارسها السلطة اللبنانية عن حقوق لبنان بأرضه وأهله.

لطالما كان هؤلاء يقدمون الاعتبار للخارج على حساب الداخل منذ تأسيس هذا اللبنان ففرنسا الدولة المحتلة باسم الانتداب، أصبحت ام حنون والانكليز واتباعهم رجال استقلال الاربعينات، وفي الخمسينات كان الاسطول السادس نصيرهم.

وفي السبعينات قلة منهم أدركوا مخاطر كيسنجر ووعوده ثم فيليب حبيب مرشد الثمانينات و17 أيار إلى أن اسقطته المقاومة.

اليوم يلتبس الأمر على هؤلاء وها هم في غيهم يذهبون إلى المزيد من الامتثال للعدو والارتهان للخارج، بعد محادثات الإطار والتفاوض المباشر.

اخر مظاهر التنازلات التي لا يمكن تخطيها، ما دعا اليه السفير الأميركي في بيروت ميشال عيسى، المتجول من عوكر إلى تل ابيب والى مقرات الدولة الرسمية ومؤسساتها الحيوية، والذي بكل وقاحة دعا نواباً لبنانيين لحضرته في سفارة بلاده، في أبشع صورة لسيادة مزعومة ينادي بها هؤلاء أنفسهم، ويريد منهم وبوقاحة الغاء قانون مكافحة التطبيع في البرلمان اللبناني!!!

لبنان، الذي لم يحصل على وقف لإطلاق النار من قبل العدو ولا على خطوة انسحابية من الأرض التي يدمرها ويحتلها والذي ما يزال عصياً على الخضوع، يجعل من هذا المطلب خطأً احمر من رئيس المجلس إلى النواب الشرفاء وكل احرار لبنان. فقد نسي نواب الارتهان والسفارات هؤلاء انهم إذا ما تجرأوا على فعلهم المشين سيكونون نواب العار والفتنة.

السلطة التي تبيع نفسها لمطالب الخارج منذ إعلانها المقاومة ارهاباً ومنذ ارتضائها حرام التفاوض المباشر كاسرة «التابو» تاركة الاعلام المرتزق يصنع بالنسيج الاجتماعي تقسيماً وتفتيتاً وعنصرية تغزو العقول وتغذي عقلية التقسيم والكراهية بين أبناء الوطن الواحد.

هذه السلطة تسمح لإعلام الارتزاق استلاب عقول الشعب عن كل قضاياه المصيرية والاجتماعية وكل حقوقه

بالحياة الكريمة والذهاب به إلى مواجهة مواطنين يرغبون باستثمار أموالهم في بلادهم ولو كانوا من طوائف مختلفة فإذا بهم إذا ما خرقت أموالهم منطقة غير طوائفهم أي «الكانتون » بقصد الاستثمار في بلادهم، يصبحون موضع عنصرية بشعة وحقد ولؤم، ولكنهم لا يرتعدون خوفا إذا كان المشتري اجنبيا وله مقاصده .... انها مفارقة العنصرية التي لا تطاق.

اعلام الارتزاق هذا يريد للمقاومة ان تكون عدوه اللدود «بحفرة» يهوّل بأدوارها، فيما هي كما أوضح أحد مهندسي تلك المنطقة تم حفرها من مالكين مجاورين مستندين إلى خرائط تزعم وجود الذهب وعندما وصلوا تبينوا انها تبرا وليس ذهبا وهذا كان منذ عقود.

اما عن شاحنة الدعم اللوجستي للمقاومة والتي حرضت «روبيو» وزير خارجية واشنطن للتدخل المباشر بالسلطة اللبنانية فقد يدفع التخاذل بكل المقاومين واحزابهم للتحويل إلى المجلس العدلي ليبيح للدولة وداعميها حرية تجرّيم كل مقاوم وكل الداعمين للعمل المقاوم.

دولة تعزيز دور الطوائف على حساب المجتمع، يصح فيها ان تقرأ جيداً ما قاله الفيلسوف المتني أنطون سعاده وان تدرك مخاطر ذلك «أن لبنان يغنى بالطائفية ويحيا بالآخاء القومي».

حذار من التهديم لأسس البنيان لمجتمعنا، وحذار من تمادي هذه السلطة في الذهاب بالبلاد إلى القعر، لا سيما وان استمرارها بالمفاوضات المباشرة دون اية إيجابية وها المحادثات العسكرية التفاوضية في تامبا / فلوريدا الان، تريد من الجيش اللبناني ان يصبح أداة بيد جيش العدو في الجنوب.

حذار ان تختار السلطة اللبنانية مطالب «روبيو» على حساب أهل البلد، واستقراره فمن الخشية نقول «كاد المريب أن يقول خذوني» ولن يقبل لا اهل الأرض ولا داعميهم استمرار الحال هكذا.

# صوت سعاده



صوت سعادة

إن «التلبنن» الوهمي الفاسد الذي يقول بإمكان إحداث هذه التجزئة، هو« تلبنن» غريب عن طبيعة اللبنانيين السليمة، التي لم تشوهها الثقافة السياسية الاستعمارية. وأن التغرير باللبنانيين العاملين في حقولهم ليتبعوا هذا التلبنن الأجنبي الخطط، هو عامل خطر على مصير اللبنانيين. إن الانعزال وتمكين المصالح الأجنبية من التحكم في موارد حياة اللبنانيين، هو أدهى شر يصيب اللبنانيين فيطردهم من ديارهم، ويشردهم بين مختلف القارات. ولا يفيد اللبنانيين تأويل «النيو رجعيين» اللبنانيين التشرد بالقول إنه «فتح للأمصار وتمدين للعالم»! إن الأم اللبنانية التي فقدت ابنها وراء البحار لا يعوضها شيئاً هذا التلبنن، وأن الأب الذي يكدح عاملاً في الأرض وتهرب منه المواسم وترهقه الضرائب، لا يجد جزاء خير في التلبنن الوهمي

المسألة اللبنانية 1948

# عميدة الاعلام أوغاريت دندش توقّع روايتها في معرض الكتاب

## «نحن لا نعود من الحرب» ... حين تتحوّل ذاكرة الحرب إلى رواية















شهد معرض بيروت للكتاب، يوم الجمعة 16 تشرين الأول، حفل توقيع رواية «نحن لا نعود من الحرب» للصحافية والروائية أوغاريت دندش، وسط حضور حاشد من القرّاء والأصدقاء والشخصيات الثقافية والإعلامية، في لقاء امتدّ لأكثر من أربع ساعات.

وتأتي الرواية ثمرة تجربة إنسانية ومهنية عاشتها دندش خلال أكثر من عقدين من العمل الصحافي، أمضت سنوات طويلة منها في تغطية الحروب، قبل أن تختار الأدب مساحةً أخرى لحفظ الذاكرة ورواية حكايات الذين عبرتهم الحروب ولم يغادروها تماماً.





ومن خلال شخصية حفّار قبور، تفتح الرواية أسئلة عميقة حول الموت والفقد والغياب، وحول الإنسان الذي ينجو من الحرب بجسده، لكنه يظلّ أسيراً لذاكرتها. وهي، في جوهرها، ليست حكاية عن الموت بقدر ما هي محاولة للانتصار للحياة، وللذين سقطوا دفاعاً عن أرضهم، وللذين بقوا يحملون عبء الغياب.

ويكتسب هذا العمل بُعداً وجدانياً خاصاً، إذ يستحضر قيم الانتماء والتضحية والوفاء للأرض والإنسان، وهي القيم التي شكّلت جزءاً من البيئة الفكرية والوجدانية التي نشأت فيها الكاتبة.

وقد تحوّل حفل التوقيع إلى مناسبة جمعت وجوهاً مألوفة وأخرى جاءت من مناطق بعيدة، في مشهد عكس قدرة الأدب على جمع الناس حول ذاكرة مشتركة، وعلى تحويل الألم الفردي إلى سؤال إنساني يتجاوز حدود المكان والزمان.

وبين الصحافة والأدب، تواصل أوغاريت دندش كتابة حكاية الإنسان في مواجهة الحرب، مؤمنةً بأن الذين يغيبون لا يموتون تماماً ما دامت هناك ذاكرة تحفظ أسماءهم، وكلمة تروي حكاياتهم.

# نعي النحات بطرس الرمحين بعد مسيرة حافلة






تنعى عمدة الثقافة والفنون الجميلة في الحزب السوري القومي الاجتماعي النحّات السوري «بطرس الرمحين الذي غيّبه الموت في إيطاليا عن عمر ناهز 77 عاماً، بعد مسيرة فنية وإنسانية حافلة امتدت لعقود، نجح خلالها في تحويل الرخام والخشب إلى لغة إنسانية عالمية، ليُكرّس تجربته الفذة كجسر إبداعي يربط بين الفن والذاكرة.

وكان الراحل، وهو الشقيق الأكبر للنحات المعروف لطفي الرمحين، قد ولد عام 1949 في بلدة القريا بمحافظة السويداء، وبدأ شغفه بالنحت مبكراً في سن الحادية عشرة معتمداً على التعلم الذاتي والتجريب، قبل أن يتوجه إلى إيطاليا عام 1975 للدراسة والاطلاع على إرثها العريق. وبعد استقراره هناك، تخرّج عام 1987 من أكاديمية النحت في مدينة «كرارا» الشهيرة عالمياً بفنون الرخام.

وانطلقت معارض الرمحين الأولى من الشام في سبعينيات القرن الماضي، لتتوسع مشاركاته لاحقاً وتجوب فرنسا وإيطاليا وعدداً من العواصم الأوروبية، وحصد خلال هذه المسيرة الطويلة جوائز تقديرية رفيعة في مهرجانات دولية متعددة.

ولم يقتصر على الإنتاج الفني، بل أسس في إيطاليا مركزاً فنياً وثقافياً حمل اسم «آكو أرتو»، ليكون منارة لتعليم النحت على الرخام واستضافة الفنانين من مختلف دول العالم بهدف تعزيز التبادل الثقافي وحوار الحضارات.

# المرشح للسقوط:
# النظام في إيران أم الحكومة في تل أبيب؟

سعادة مصطفى أرشيد ـ جنين ـ فلسطين المحتلة



سياسة

كلما اقترب موعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية (الكنيست) والتشريعية في الولايات المتحدة للكونغرس ومجلس النواب كلما ذهبت الامور نحو مزيد من التدهور والتصعيد بشكل عابر لفلسطين وللامة وللإقليم ولعل هذا التصعيد قد أصبح يخدم الماكينة الانتخابية بدرجة اولى فيما يخدم ما يرونه مصالح دولهم بالدرجة الثانية.

في غزة لا زالت المعاناة تتصاعد قصفا وحصاراً وجوعاً وعطشا ًومرضاً وعراءً واغتيالا، فيما رفع جيش الاحتلال من حالة التأهب بحجة الخوف من تكرار ما حدث صبيحة السابع من

تشرين اول 2023 واحباط اي تهديد قادم من غزة يرون انه قد يؤثر على نتائج الانتخابات وبشكل سلبي على الحكومة الحالية وتحالف بنيامين نتنياهو، لذلك يتحدث قادة في الجيش عن خيارات ستمارس تشمل إطلاق الصواريخ والقصف الجوي والبحري لأية اماكن يشتبه ان بها قواعد انطلاق للمقاومة او تواجد لقادة مقاومين، فيما تم الاعلان ونشر عن فرق خاصه للاقتحام.

في الضفة الغربية التي يفترسها الاستيطان والتواجد المتواصل لجيش الاحتلال دون الاعتبار لوجود سلطة فلسطينية او لمناطق اطلق عليها اتفاق اوسلو مناطق (الف) تخضع لسيادة السلطة الفلسطينية، فيما المستوطنين الذين بلغت عدوانيتهم مؤخراً مراحل غير مسبوقة يفترسون الارض والزيتون والمحاصيل الزراعية دون رادع من الجيش او الشرطة، ويتم نشر فرق عسكرية لدعم القوات الشرطية ( البوليس) بحجه مكافحة الجرائم القومية التي قد يرتكبها المعتدى عليهم من الفلسطينيين والذين اصبحوا محاصرين في معازل بسبب الحصار المستمر وقطع الطرق والحواجز والخوف من اعتداءات المستوطنين المسلحين.

في لبنان حيث يتواجد الاسرائيلي في جنوبه ويستبيح كامل اجوائه ومجاله البحري عاد ليهدد لا المقاومة فحسب وانما كل لبنان دولةً وشعباً ومقاومةً وجيشاً ويتحدث عن امكانية التمدد الى مناطق شمال النبطية ونهر الليطاني وطرد السكان وجعل تلك المناطق مناطق عازلة تخضع لسيادته المباشرة.

في جنوب الشام ايضا حيث لا يكاد يخلو يوم من توغل عسكري، وتحرش دون رد من الدولة فيما يتم العمل على انشاء كيانات وظيفية تعمل نيابة عن الاحتلال كأجراء لا كحلفاء، وذلك بصمت وَان علا الصوت بين حين واخر.

ولكن يبدو ان كل ذلك غير كاف لإحداث فوارق انتخابيه ، لذلك تمدد هذا التوتر من جديد الى البحر

الاحمر والخليج، فيما لا زال مضيق باب المندب يخضع للسيطرة اليمنية فيما مضيق هرمز تفرض ايران سيطرتها عليه برغم ما يدعيه دونالد ترامب من انه قد سيطر على الخليج وان السفن وناقلات النفط تعبره كما في خياله، وهكذا فالاقتصاد العالمي لهذا لا يعاني من هذه الازمة التي لا يستشعرها لسان وتصريحات دونالد ترامب، وعدادات الطاقة لا تتعثر حسب ما يرى، فيما الوساطة الباكستانية وغيرها يبدو انها غير قادرة على جسر الفجوة بين الموقف الايراني الصامد والموقف الامريكي المتردد والمتعثر ودائم التقلب والتغير، والذي اخذ يذهب باتجاه التصعيد والتهديد و لا يبالي بما يواجهه العالم من ازمات وما يعانيه حلفائهم في الخليج من قلق قد يكون وصل الى مرحله القلق الوجودي.

وفي حين تذهب المؤشرات الى ان كل ما بذلته الولايات المتحدة لم يستطع ثني ذراع الايراني الا ان واشنطن تفترض عكس ذلك فها هي تعود من جديد للحديث عن الملف النووي وضرورة تسليم اليورانيوم المخصب وفتح المضيق الذي سبق ان ادعت انه مفتوح امام الملاحة الحرة، والا فإنها ستسحق إيران وتحولها الى رماد، فأية احلام عصافير هذه؟؟؟

اما في تل ابيب التي يخشى رئيس وزراءها من الفشل في الانتخابات القريبة الامر الذي يعني سقوطه المدوي من قمة الهرم الى اقبية السجون، الا أنه في انكاره للواقع يجد ما يدفعه للحديث عن اسقاط النظام في إيران ويرسل طائراته الى الجوار الايراني لإحداث الفرقعات الهوائية في محاولة لاستدراج ايران للرد على فرقعاته.

هكذا تبدو الامور وكأنها تتجه نحو هبات ساخنة في كل الاقليم، ولكن ليس بهدف الوصول الى معركة حاسمة او احداث التغيير المستحيل وانما في خدمة الأجندة الانتخابية فيما تبقى من ايام قليلة تفصلنا عن الثامن والعشرين من هذا الشهر.

سياسة

# ترامب... وحلفاؤه يدفعون ثمن التحالف!

د.طارق سامي خوري - العضو السابق في البرلمان الأردني

ترامب دمّر العالم واقتصاده بسياساته، ورفع الأسعار على شعبه وعلى شعوب العالم، وألحق الضرر بالدول، وخاصة تلك التي حالفته وراهنت عليه.

أضرّ بكل دولة توجد فيها قواعد أمريكية في منطقتنا، وجعل منها أهدافًا محتملة للصراعات والحروب، بدلًا من أن تكون هذه القواعد مصدرًا للأمن والحماية كما يزعمون.

أما الشعب الأمريكي، فيعاني من غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار والتضخم وتراجع القوة الشرائية للدولار، وخاصة داخل الولايات المتحدة، في وقت يدفع فيه المواطن ثمن السياسات الاقتصادية والتجارية لإدارته.

ولم يكتفِ ترامب بالأضرار الاقتصادية والسياسية، بل قلّل من قيمة حلفائه ومكانتهم أمام العالم، بسلوكه وتصريحاته المليئة بالمبالغات والادعاءات



والاستخفاف بعقول سامعيه، حتى بات الحليف يُعامل وكأنه تابع لا شريك، وعليه أن يدفع ويطيع دون أن يكون له رأي أو اعتبار.

الخلاصة: إن أخطر ما في سياسة ترامب ليس ما يفعله بخصومه، بل ما يفعله بحلفائه الذين يراهنون عليه، ويدفعون ثمن هذا الرهان من أمنهم، واقتصادهم وسيادتهم وكرامتهم.

ولعل المثل الشعبي يختصر كل هذا المشهد:

«رافق الأسد لو أكلك، ولا ترافق ترامب لو حملك»

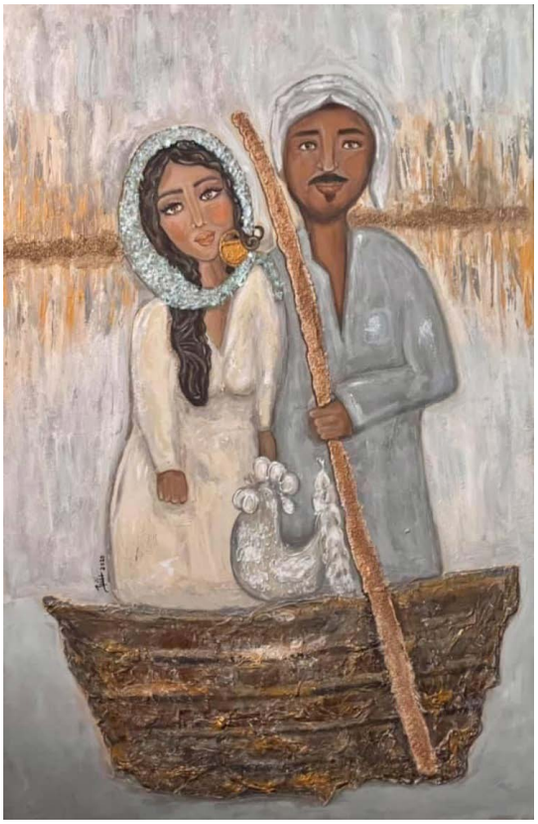
سياسة

# العراق بعد الانسحاب الأميركي.. معضلة السيادة المشروطة!

نظام ماردیني

يواجه العراق اليوم، ما بعد خروج القوات الأميركية، التحدّي الأكبر في غياب أيّ عقدٍ اجتماعي وسياسي قادر على تكريس مفهوم المواطنة في مؤسسات سيادية راسخة تصمد أمام الرياح الإقليمية، بدل أن تنحني لها في كلّ مرة أمام الانقسامات المذهبية والعرقية. فهل يستطيع العراق أن يتحوّل إلى صاحب قرار سيادي يحترم صوت شعبه، أم تظلّ السيادة فيه مشروطة ومرهونة للدولة العميقة التي بناها الاحتلال الأميركي وإلى أبد الآبدين؟

ماذا تعني سيادة العراق؟ تعني سيادته الداخلية وسيادته الخارجية، وكلاهما مترابطان ومكمّلان الواحد للآخر. وحين تضعف سيادة العراق الداخلية، بسبب ضعف وتردّد في تطبيق القانون، وشيوع فساد إداري وسياسي، وغلبة التسويات القبليّة والعشائريّة على القانون والنظام العام، تضعف بدورها سيادة العراق الخارجيّة.



الفنانة العراقية رشا عكاب

ومن الضروري معرفة أن مفهوم سيادة الدولة هو من المفاهيم الحديثة نسبيًّا والمبحوثة في القانون الدولي والقانون الدستوري وعلم السياسة، وهي تشكّل أحد عناصر الدولة بمعناها الحديث وهي الأرض والسكّان والنظام

السياسي والسيادة (والنظام القيميّ بالنسبة للدولة الحضارية الحديثة).

## القانون فوق الجميع

لا يمكن اختزال السيادة، في خروج القوات الأجنبية من أراضي الدولة، وإنما تتجسد في قدرة الدولة على احتكار أدوات القوة المشروعة، وحماية حدودها، وفرض القانون، وتوحيد القرار السياسي والأمني والعسكري، وإدارة علاقاتها الخارجية وفق مصالحها الوطنية، فضلاً عن امتلاك قدر من الاستقلال الاقتصادي الذي يحُول دون تحويل الاقتصاد إلى أداة للضغط السياسي، ذلك أن السيادة عملية تراكمية وليست إعلانًا سياسيًّا يُذاع أو شعارًا يُنشر. وستكون المؤشرات الحقيقية خلال المرحلة المقبلة هي: مدى قدرة الحكومة على فرض سلطة القانون على الجميع، ومدى توحيد القرار الأمني، وقدرتها على حماية حدودها وقرارها السياسي/ الاقتصادي.

كيف سيواجه العراق أسئلته القسرية بشأن مستقبله السياسي، وحدود التأثير المتواصل منذ أكثر من عقدين للنفوذ الأميركي، خصوصًا وأن الأميركي لن يسمح لسيادة مستقلّة عنه في العراق، بل سيسعى لإبقاء مؤسسات نفوذ قوى تجعل البلد غير مستقر؟ وقد سبقت العدوان الصهيوأميركي على إيران مقدمات طويلة للدور الأميركي، تعود في معظمها إلى الوضع غير الطبيعي الذي تشكّلت فيه مؤسسات الدولة بعد الاحتلال عام 2003، ثم إلى عجز الدولة أمام الانهيار البنيوي الذي مثّله ظهور تنظيم داعش واحتلاله مدنًا عراقية، ما دفع إلى ولادة الحشد الشعبي لمواجهة الإرهاب «الداعشي»، وقد ترافقت هذه الولادة مع بناء منظومات أمنية وسياسية واقتصادية موازية لمؤسسات الدولة، تستولي تدريجيًّا على أدوارها التقليدية، في نمط معروف تصفه أدبيات علم الاجتماع السياسي بالدولة الموازية؟!

بناءً على ما تقدم، فإنّ خلاصة القول حول مفهوم السيادة: إنّ خروج القوات الأجنبية يمكن أن يكون بداية للسيادة، لكنه ليس السيادة ذاتها. فالسيادة الحقيقية تبدأ عندما يصبح القانون فوق الجميع، والقرار الوطني مستقلاً عن الخارج، والمؤسسات أقوى من الأشخاص والجماعات، والاقتصاد قادرًا على دعم القرار السياسي... وأخيرًا السلاح تحت سلطة الدولة.

## تحذير بارزاني

الآن اندحر داعش، وخرجت قوات الاحتلال المؤسِّسة لهذا التنظيم، وأصبحت الدولة أمام تحدّي الحوار مع القوى السياسية بمختلف تنوّعاتها، وعمّا إذا كانت

السيادة قد اكتملت أم هي ناقصة بسبب ارتهان مؤسسات الدولة كافّة للأميركي الذي بقي وجوده ناعمًا وغير منظور. وهنا يتكثف الحوار بين بغداد والحشد الشعبي بهدف وضع جدول زمني في حصر سلاح الفصائل المسلحة بيد الدولة، ولكن **كيف سيسلّم الحشد سلاحه للدولة في ظلّ التأثير المتواصل الذي يتعرّض له العراق منذ أكثر من عقدين للنفوذ الأميركي، ووجود وحدات أميركية بحجة حماية النشاط الدبلوماسي** والشركات، في نموذج لإعادة التموضع من الانتشار المباشر إلى الشراكة الأمنية عن بُعد؟

**وما مدى قدرة العراق على اجتياز اختبار الدولة والاستقلال والسيادة، والبحث في الكيفية التي يستطيع بها عبور هذا التحول** وتحقيق استقلاله بعيدًا عن خروقات الداخل وتدخّلات الخارج؟

يضاف إلى ذلك **الخوف من إطلاق أميركي لداعش من جديد، وإخراج خلاياها النائمة من تحت الأرض** وعودتها إلى الميدان العراقي، ما يعني أن بلاد الرافدين دخلت مرحلة تحمل فرصًا ومخاطر في آن واحد. ويأتي هنا تحذير رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني من انسحاب قوات التحالف من العراق، **وبأنّ سيناريو داعش قد يتكرّر بعد ذلك، حاملاً دلالات واقعية، باعتبار أن التنظيم لا يزال موجودًا في مناطق التماس بين الحكومة الاتحادية والإقليم**، ويمكن أن تستفيد هذه الجماعة الإرهابية من الانسحاب الأميركي وإطلاق عملياتها في بعض المدن العراقية. وهذا يعني أن العلاقة بين بغداد وأربيل ستتعقد أيضًا، بما سينعكس سلبًا على الاستقرار السياسي والأمني في حال لم تنجح الحكومة في حسم ملفّ السيادة غير المنقوصة.

**تكشف تحذيرات بارزاني عن معضلة الفراغ الأمني في العراق**، الذي يمتدّ إلى هشاشة الترتيبات الأمنية بين المركز والإقليم، وإلى تهديدات إرهابية ما زالت قادرة على استثمار أيّ تراخٍ في التنسيق الأمني أو انشغال الدولة بإدارة ملفّ على حساب الجبهات الأخرى.

إن تحقيق السيادة العراقية بعد انسحاب الاحتلال الأميركي لا يمكن له أن يتمّ إلا عندما يتحرّر القرار الوطني من التبعية والوصاية الخارجية، وتترسخ قوته من خلال رصانة المؤسسات الخدمية والتنموية لا بالقوة العسكرية وحدها... فالدولة القوية لا تُبنى فوق جسد واهن تمزّقه التناحرات الطائفية والعرقية والسياسية. والخوف أن يصبح مفهوم السيادة مفرّغًا من محتواه الحقيقي، وأقرب إلى الشعار منه إلى الواقع.

سياسة

# بعد عامين من السقوط من يحكم سوريا اليوم...

سومر الفيصل

تقترب الذكرى الثانية من هروب الرئيس السوري الأسبق بشار الأسد من دمشق إلى روسيا ودخول جبهة النصرة لتحل محله في حكم العاصمة السورية، ولكن من يحكم سوريا اليوم بشكل فعلي؟!!!، وهل تتمتع دمشق بسلطة سيادية فعلية على كامل الأراضي السورية كما تدعي حكومتها «المؤقتة»؟

إنه من أصعب الأسئلة التي قد يواجهها كل مهتم بالشأن العام السوري في تحديد إجابة واضحة وشاملة وتعريف من يحكم سوريا اليوم، والأصعب أنه لن يستطيع أصلاً تأكيد أن سوريا هي دولة واحدة أصلاً.

ما زال الإعلام والديبلوماسيون يتعاملون مع سوريا على أنها كيان واحد رغم كمية الصراعات الداخلية والسيطرة لقوى خارجية بشكل كبير على البلاد، ولكن دائماً يسعى الإعلام بكل أشكاله المؤيد للحكومة الحالية والمعارض لها على حدٍّ سواء للتعامل مع الأحداث والمتغيرات السورية على أنها مواضيع ضمن سياق الدولة التي لا يمكن



لأحد تعريفها بشكل واقعي فعلاً على الأرض.

تخسر سوريا يومياً أجزاء من أراضيها في الجنوب لصالح الكيان الصهيوني المحتل الذي لا يرى رادع في توغلاته وفي نفس الوقت لا ترى حكومة دمشق أي عار في عدم الرد على هذه التوغلات باستخدام الترينديات في حرف الرأي العام عن هذه الأحداث إلى إنجازات وهمية وبطولات أمنية كإلقاء القبض على مطلوب هنا أو هناك، في حين تصل الآليات الصهيونية إلى بيت جن في ريف دمشق على بعد خطوات من العاصمة وتسريبات اتصال

الرئيس المؤقت مع رئيس وزراء الكيان خلال أحداث السويداء وإملاء الأوامر عليه بالانسحاب ،تخرج العملية النوعية الأمنية بإلقاء القبض على معراج أورال «علي كيالي» المتهم بمجازر في البيضا في بانياس لينشغل الشارع السوري بهذا الحدث وكأن آليات العدو على مشارف دمشق ما هي إلا أفواج سياحية، فهل سيبقى جنوب دمشق تحت سيطرة الدولة السورية أم أن تقسيم الكعكة بدأ فعلياً للتو حسب المخطط اليهودي التركي والرعاية الأمريكية!!.

مع التوغلات الصهيونية تصبح قضية السويداء يوماً بعد يوم أمراً منسياً وكأن استقلالها سيصبح أمراً عادياً ومألوفاً شيئاً فشيئاً لتحصل المحافظة على حدود مشتركة مع الكيان من خلال اغتصاب الأراضي في جنوب البلاد دون أي بادرة لإيجاد حل لأزمة المحافظة المنكوبة والتي تشعر يومياً بتهميشها من قبل الحكومة المؤقتة وتدفع بأبنائها كل يوم للتوجه نحو المخرج الصهيوني من حالة العزلة التي يعيشها أبناء المحافظة وعدم تقديم الخدمات والدعم لها والتعامل معها بعنصرية واضحة، فهل تكون حكومة الجولاني المنفذ الفعلي لمخطط طرد المنطقة الجنوبية مع سيطرة الدولة السورية؟

أما الشمال فيخضع منذ ما قبل سقوط النظام لسيطرة القوات التركية التي يتوسع نفوذها اليوم في الساحل السوري وخاصة في شمال مدينة اللاذقية وريفها التي يتم تبديل الخدمات فيها إلى الجانب التركي من شبكات كهرباء واتصالات في خطوة يعتبرها الكثيرين نحو تتريك المنطقة في المرحلة القادمة ليلتحق شمال اللاذقية بلواء اسكندرونة خلال الفترة اللاحقة بعد الوصول إلى اتفاق شامل على الوضع بين تركيا واسرائيل،فيما تبقى باقي مناطق الساحل السوري تحت سيطرة الحكومة السورية وتحافظ في نفس الوقت على الوجود الروسي ضمن قواعدهم العسكرية في حميميم وطرطوس طبعاً لعدم قبول روسيا تسليم هذه المناطق إلى تركيا ثاني دول الناتو كي لا يكون مصيرها الخروج منها لاحقاً، وتبقى مناطق الجزيرة متنازع عليها بين السيطرة الكردية المدعومة من الكيان والعشائر التي تمثل الحكومة والمدعومة تركياً.

وهنا تكمن المعضلة فعلياً في تحديد الهوية الحقيقية لمن يحكم سوريا اليوم هل هي الحكومة المؤقتة فعلياً أم هي شركة متعددة الجنسيات تنفذ أجندات متعددة لصالح حكومات دولية وإقليمية.

سياسة

# الفرق بين شنّ الحرب ونزع السلاح

## إخضاع السيادة أم معركة البقاء وإعادة بناء الردع؟

د. نبيلة غصن



**عندما تعجز الحرب عن فرض الاستسلام**

ليست الحروب مجرد مواجهات ع سكرية تُقاس نتائجها بعدد المواقع ا لمدمَّرة أو المساحات المحتلة، بل هي أداة لفرض إرادة سياسية. لكن المشكلة لدى العدو الصهيوني تبدأ حين تعجز ق وته العسكرية، رغم تفوقها الناري و التكنولوجي، عن تحويل الدمار إلى خضوع سياسي مستدام، وعن كسر إرادة الصمود لدى المقاومة والشعب؛ فحينئذ ي نتقل الصراع إلى مستوى التسويات والضغوط الدبلوماسية والشروط الأمنية لاستكمال ما لم تستطع آلة الحرب إنجازه في الميدان.

من هنا تكتسب ثنائية شنّ الحرب و نزع السلاح أهميتها؛ إذ تستهدف الحرب العدوانية إخضاع الخصم بالقوة،

بينما يستهدف نزع السلاح ـ حين يُطرح تحت ضغط العدوان ومن دون ضمانات متكافئة ـ تجريد المقاومة من عناصر قوتها، وحرمان الوطن من القدرة على التصدّي للإخضاع والاحتلال مستقبلًا. لذا ينبغي التمييز بوضوح بين الطروحات الدولية التي تتغطى بالسيادة لإضعاف جبهة الصمود، وبين خيار المقاومة البصير الذي يرى في السلاح ضمانة وجودية لبقاء الوطن **وحماية أرضه.**

## شنّ الحرب ليس دليل قوة مطلقة

تُقدَّم الحروب أحيانًا كبرهان حاسم على تفوق المهاجم، متجاهلة الفارق الجوهري بين إيقاع الدمار وإنتاج نتيجة سياسية مستقرة. فقد يمتلك المعتدي تفوقًا جويًا واستخباراتيًا هائلًا يلحق خسائر كبيرة، لكنه يعجز تمامًا عن تحويل هذا الدمار إلى إخضاع دائم أو حسم الميدان أمام ثبات المقاومين.

وفي الحالة الصهيونية، يتجلى عمق هذا العجز؛ إذ لا يملك التفوق في وسائل التدمير أن يحسم صراعًا يتصل بالأرض، والهوية والحقوق والوجود. فالمعيار الاستراتيجي للنصر ليس حجم الدمار الذي يحدثه العدو، بل مقدار التغيير السياسي الذي يستطيع فرضه. ومن هنا، فإن صمود المقاومة ومجتمعها يُقاس بمنع العدو من تحقيق أهدافه المعلنة والمضمرة

## نزع السلاح بوصفه امتدادًا سياسيًا للحرب

عند تعثر الحرب عسكريًا وسقوط أهداف العدو أمام ضربات المقاومة، ينتقل الصراع إلى طاولة المفاوضات والدبلوماسية لتتحول المطالب الميدانية إلى شروط تتصل بنزع السلاح، أو فرض ترتيبات أمنية، أو تقييد قدرة المجتمع على الدفاع عن نفسه.

إن المطالبة بتجريد المقاومة من سلاحها مقابل وعود وتطمينات لا تكفل كبح العدوان، ليست سوى ترتيب أمني يخدم مصالح المعتدي ويكرس تفوقه. فالعدو الذي يحتفظ بآلته العسكرية وحرية انتهاك السيادة، بينما يُجرَّد لبنان من عناصر ردعه، لا يقدّم سلامًا متكافئًا، بل يفرض بيئة هشّة تُبقي البلاد تحت رحمة الاعتداءات المتكررة.

أما المفاهيم المضللة مثل «تطبيق القرارات الدولية» أو «استعادة هيبة الدولة» من خلال نزع السلاح، فغالبًا ما تُستخدم كأدوات انتقائية لمعاقبة القوة

المدافعة وتحصين المعتدي من المساءلة، بينما لا يمكن لبناء دولة حقيقية أن يبدأ بتجريد شعبها من وسائل حمايته قبل كفّ يد العدو وتوفير القدرة الفعلية على الردع.

## لبنان بين السيادة الفعلية وشعارات السيادة المنقوصة

في الحالة اللبنانية، لا يمكن مناقشة السلاح بمعزل عن السياق التاريخي الذي تشكّل عبر العقود؛ فقد نشأت المقاومة كضرورة وجودية وخيار شعبي أصيل لمواجهة الاحتلال والاعتداءات المتكررة، وفي ظل عجز الدولة المتعاقب عن توفير الحماية للأرض والسكان.

إن محاولة اختزال المقاومة في مشكلة داخلية، أو مطالبتها بالتخلي عن عناصر قوّتها بينما يستمر التهديد الصهيوني وتستمر الانتهاكات، هي مقاربة تسلّم القرار الوطني لشروط خارجية. إن السيادة الفعلية لا تتحقق بالارتهان للإملاءات، بل بالتمسك بعناصر القوة التي أثبتت فاعليتها في الميدان.

## الردع ليس مجرد ترسانة، بل ضمانة للحماية والبقاء

إن الردع الذي ترسّخه المقاومة يكمن في إقناع العدو بأن كلفة أي عدوان جديد ستكون باهظة وتفوق بكثير أهدافه المتوقعة. والردع يتطلب مصداقية، وإرادة، ووضوحًا، وقدرة على الاستمرار إزاء كل حسابات الخصم.

ومن هنا، فإن تجريد المقاومة من سلاحها قبل إيجاد البديل الكفيل والواضح بالردع يخلق فراغًا أمنيًا خطيرًا يغري العدو بتوسيع عدوانه.

## وهم التسوية تحت النار ورفض التنازلات المجانية

ترتفع في أوقات المواجهة أصوات تدعو إلى تقديم تنازلات سريعة بدعوى تجنب اتساع الدمار. وبينما لا ترفض المقاومة العمل الدبلوماسي الجاد الذي يثبّت الحقوق ويحفظ الدماء، فإن الخطر يكمن في تحويل الضغوط إلى مبرر للقبول بشروط غير متكافئة تُفقد البلاد مكتسباتها الاستراتيجية.

إن الواقعية السياسية التي تنطلق من روح المقاومة ترفض التنازلات الاستراتيجية المجانية التي تُضعف القدرة الدفاعية وتترك أسباب الصراع قائمة لتُعيد إنتاج الحرب بشروط أشد خطورة. الحكمة الوطنية تتجلى في الصمود الصلب على طاولة المفاوضات تمامًا كما في الميدان، لانتزاع حقوق الوطن وعدم فرط عقد القوة الوطنية تحت ضغط النار.

### المساءلة الوطنية ومسؤولية القوى السياسية

إن النقاش حول الخيارات الدفاعية للبنان ينبغي أن ينطلق من أولوية مواجهة ا لخطر الصهيوني وحماية المصالح الوطنية العليا. إن القوى السياسية التي تتسرع في الدعوة إلى تجريد المقاومة م ن سلاحها تحت ذريعة «حصرية السلاح»، مطالبة بأن تجيب بصراحة عن كيفية مواجهة الأطماع الصهيونية، وعن الضمانات التي تمنع العدو من استغلال أي انكشاف أمني لبناني.

### مواجهة المخططات الإقليمية والدولية الداعمة للعدو

لا يمكن فصل المبادرات والدعوات المطالبة بنزع السلاح عن البيئة الدولية والإقليمية التي تقودها الولايات المتحدة ا لداعم الأساسي للكيان الصهيوني. فالضغوط السياسية والمالية والعقوبات تُستخدم كأدوات حرب ناعمة لإكمال ما عجزت عنه الآلة العسكرية الصهيونية.

إن مواجهة هذه المخططات تتطلب و عياً وطنيًا يُفرق بين المبادرات التي ت حفظ الحقوق، وبين المساعي التي تهدف إلى تفكيك قدرات الردع اللبنانية لـ تكريس الهيمنة الأجنبية. ولا يمكن بناء سيادة حقيقية عبر الارتهان لوعود ا لقوى الدولية التي أثبتت انحيازها الكامل للعدو.

### المقاومة والدولة ـ التكامل في مشروع الحماية الوطنية

إن المقاومة لا تطرح نفسها بديلًا عن الدولة، بل هي السند الحقيقي لسيادتها ومؤسساتها في وجه الأطماع الخارجية. إن المنظومة الدفاعية المتكاملة تتطلب الاستناد إلى المبادئ التالية:

وقف العدوان وإنهاء الاحتلال: لا يمكن الحديث عن ترتيبات أمنية قبل كفّ يد العدو وانسحابه من الأراضي المحتلة كافة.

تعزيز القدرات الوطنية: دعم الجيش ا للبناني وتوفير التجهيزات والتدريب ليقف جنبًا إلى جنب مع المقاومة

التكافؤ والندية: رفض أي التزامات أحادية الجانب تُفرض على لبنان.

حماية المجتمع وإعادة الإعمار: اعتبار ص مود الناس وإعادة بناء ما دمره العدوان أولوية وطنية

البعد الاجتماعي ـ احتضان المقاومة وجوهر النصر

تتحمل البيئة الحاضنة للمقاومة والشعب اللبناني الكلفة الأقسى للحرب نتيجة الإجرام الصهيوني المنهج واستغلال الضائقة الاقتصادية. إلا أن هذا الصمود الشعبي الكبير يمثّل العمود الفقري لمعادلة الردع وشرعية المقاومة.

إن التمسك بالسيادة ليس شعارًا منفصلًا عن حياة الناس، بل هو حماية لحقهم في الأرض، والكرامة، والأمن المستدام. فصمود النازحين، وحقهم في العودة المرفوعة الراس، وإعادة إعمار مناطقهم، هي أبعاد أساسية لصياغة معنى النصر السياسي والعسكري، وإفشال أهداف العدوان في إحداث شرخ بين المقاومة ومجتمعها.

## ثبات الخيار المقاوم وبناء استراتيجية النصر السياسي

إن رفض نزع السلاح ليس مجرد موقف دفاعي، بل هو منطلق استراتيجية وطنية متكاملة تهدف إلى منع فرض الإرادة الصهيونية على لبنان، وتثبيت معادلات الحماية، وتحويل الصمود الميداني إلى إنجازات سياسية تنعكس استقرارًا وأمنًا للوطن.

تتطلب هذه الاستراتيجية توظيف كل طاقات الوطن العسكرية والدبلوماسية والشعبية لحماية الحدود، وإنهاء الاحتلال، ورفض الإملاءات.

## سلاح المقاومة ضمانة أرض ووطن وكرامة

إن الفرق بين شنّ الحرب ونزع السلاح هو الفرق بين محاولة العدو كسر إرادتنا بالسلاح، ومحاولته تجريدنا من عناصر قوتنا عبر السياسة. والنتيجة التي لا نزال نؤكدها هي أن السيادة لا تُوهب من الأقوى ولا تُستجدى على أعتاب الدول الحامية للعدوان، بل تُنتزع بالصمود والإرادة والردع.

إن السلاح في يد المقاومة ليس مجرد أداة قتالية، بل هو رمز الإرادة الوطنية القادرة على حماية الأرض، والإنسان، والحق، والحرية.

# الدعوة إلى إلغاء قانون مقاطعة الكيان الصهيوني

## مشبوهة في توقيتها وظروفها

لينا شلهوب




حسمها رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري وقالها بكل صراحة «إن إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل لن يمر في المجلس النيابي، في ظل ضغوط أمريكية ومساعٍ يقودها بعض النواب لإلغاء القانون، ويخطئ من يعتقد أن الأمور فلتانة وأن البلد فلتان»، مضيفا بنبرة ساخرة «أنتظر على أحرّ من الجمر أن يتقدم أحد باقتراح قانون في هذا الشأن».

من الواضح أن الضغوط الأميركية على لبنان تتصاعد لإلغاء قانون المقاطعة عبر تحركات واتصالات تستهدف دفع النواب إلى تعديل الإطار القانوني للمقاطعة. وقد شهدنا خلال الأيام الماضية طرح عدد من النواب اللبنانيين إلغاء قانون مقاطعة «إسرائيل» بعد أن أثاره وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو في 15 تشرين الأول الحالي خلال اتصال مع

رئيس الجمهورية جوزاف عون، معتبراً أن «القانون يُستخدم في ملاحقات ذات طابع سياسي تعرقل جهود السلام»، وذلك في إشارة إلى تواصل السفيرة ندى حمادة معوض مع أعضاء الوفد «الاسرائيلي» الذي قوبل بتقديم إخبار قضائي ضدها في لبنان. ما أدى إلى تفاعل سياسي وقانوني واسع.

إذن طرح ملف قانون المقاطعة قاد إلى نقاش سياسي وديبلوماسي واسع خصوصاً مع تزامنه مع هذه الضغوط الأميركية المطالبة بإعادة النظر فيه في إطار مسارات التفاوض والتهدئة. وفي هذا الإطار جرى لقاء في مقر إقامة السفير الأميركي لدى لبنان ميشال عيسى في عوكر جمع عدداً من النواب اللبنانيين طُرحت خلاله ملفات أساسية، من بينها القوانين اللبنانية التي تحظر التعامل مع الكيان الصهيوني. إلا أن الاجتماع شهد نقاشاً حاداً حول مطلب إلغاء التشريعات التي تجرّم التعامل مع «إسرائيل»، وحول توقيت الخطوة وانعكاساتها على المفاوضات.

طرح ملف إلغاء قانون المقاطعة مع «إسرائيل» أثار انقساماً داخلياً بين رافض الخوض في تعديل أو إلغاء القانون، وبين متحفظ ومتردد يرى أن أي حديث عن تعديل القوانين سابق لأوانه، ويجب أن يرتبط بمسار تفاوضي متكامل يتضمن انسحاباً كاملاً ووقفاً للاعتداءات وليس كخطوة مسبقة أو تحت الضغط الخارجي، فيما دعا بعض الشخصيات السياسية إلى تعديل القانون وعلى رأسهم النائب السابق فارس سعيد، رابطاً ذلك بالمتغيرات في المنطقة التي قد تستوجب نقاشاً سياسياً وتشريعياً بهذا الشأن بالتنسيق مع جامعة الدول العربية.

إذا كان بعض الأطراف في لبنان يغتنم فرصة المواقف الدولية الدافعة باتجاه التفاوض ومن ثم التطبيع مع الكيان الصهيوني في لبنان وتالياً تغيير بعض الاتفاقات والقوانين التي تحرّم التواصل معه سياسياً واقتصادياً وتجارياً، فإن هؤلاء يستعجلون أوضاعاً لن تكون مؤاتية لا في الحاضر ولا في المستقبل.

من المفيد إعادة التذكير بقانون مقاطعة «إسرائيل» في لبنان الذي صدر في 23 حزيران من عام 1955. القانون صدر في عهد رئيس الجمهورية كميل شمعون، ووقّعه أيضاً رئيس الحكومة ووزير العدل آنذاك سامي الصلح ووزير الاقتصاد الوطني رشيد كرامي، وهو يتألّف من 13 مادة قانونية.

لم يقتصر تنظيم المقاطعة على قانون عام 1955، **إذ صدر في 19 نيسان 1963 المرسوم رقم 12562 لتنظيم مكتب مقاطعة «إسرائيل»، ووضعه تحت إشراف وزير الاقتصاد الذي يتولى جمع المعلومات وإعداد الدراسات واقتراح الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام المقاطعة. يحدد هذا المرسوم هيكلية المكتب ومهامه وآلية تطبيق قرارات المقاطعة وتصديقها من مجلس الوزراء.** ويتجاوز قانون مقاطعة «إسرائيل» منع التجارة المباشرة، ليشمل أيضاً التعاملات المالية وحركة الاستيراد والتصدير والشركات المرتبطة بالكيان الصهيوني، مع عقوبات جزائية وإجراءات للمصادرة والملاحقة القضائية، ويحظر عقد الاتفاقات بصورة مباشرة أو عبر وسطاء مع الأشخاص والهيئات المقيمين في «إسرائيل» أو المنتمين إليها بجنسيتهم أو العاملين لحسابها أو لمصلحتها، سواء تعلّق الأمر بصفقات تجارية أو عمليات مالية أو سياحية أو فنية أو أي تعامل آخر أياً كانت طبيعته. ويحظر التعامل مع الشركات والمؤسسات الاجنبية وفروعها والأشخاص الطبيعيين الذين يخالفون مبادىء المقاطعة لتعاملهم مع «اسرائيل»، وتدرج اسماؤهم على القائمة السوداء حسبما يقرره مجلس الوزراء او السلطة المخولة بذلك بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة الذي أنيطت به صلاحية اتخاذ الاجراءات الواجبة لتنفيذ القوانين والأنظمة النافذة وأحكام ومبادىء المقاطعة، والسهر على تطبيقها لمواجهة كل محاولات العدو «الاسرائيلي» التسلل إلى الأسواق اللبنانية عبر وسائل التزوير والتحايل والتهريب باعتبار ان المقاطعة ل«اسرائيل» هي إحدى الوسائل السلمية المشروعة في حماية اقتصادنا وتسهيل عملية التبادل التجاري والترانزيت والاسيتراد والتصدير بين لبنان ودول العالم.

أما بالنسبة لعقوبات عدم التقيد بقانون المقاطعة فتصل إلى السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات، بالإضافة إلى الغرامات المالية ومصادرة البضائع والأموال، وإحالة المخالفين إلى القضاء العسكري.

إذن **الدعوة إلى الإلغاء** أسكتها الرئيس نبيه بري الذي أكد أن القرار النهائي في عهدة المؤسسات الدستورية اللبنانية، أي مجلس النواب اللبناني والتشريعات التي تحكم التعامل مع الكيان الصهيوني منذ أكثر من سبعة عقود.

حجر الزاوية

# العجز الثقافي

نجيب نصير



الفنانة عايدة سفر

على الرغم من أن الثقافة الاجتماعية في بلداننا، منتجة للسلطة، إلا أنها ثقافة لا تحافظ على شرط وجودها بسبب خضوعها التام لهذه السلطة، وانصياعها الطوعي للتخلي عن أهم أسباب وجودها، ألا وهو التغيير، فالثقافة هي آلية التغيير، من هدف تحقق إلى هدف أكثر ضرورة للوجود والاستمرار، وعادةً يظهر هذا الهدف في المصالح التي يفرضها الواقع التنافسي للإنتاج بكافة صوره، كمرحلة متقدمة من ممارسة التغيير، فالتطبيقات المحلية للعلم ومن ثم المعرفة في الوسط الاجتماعي، يقود إلى إنجازات انتصارية، لا تدعوا إلى الاستراحة، بل إلى متابعة التغيير تناسباً مع التحديات التنافسية، ومن هنا يبرز مرض من أكثر أمراض الاجتماع (مهما كان نوعه) شراسة وقتلاً، هو مرض

العجز عن تغيير الذات، وهو مرض عضال، لا ينفع معه سوى دواء تغيير الذات، وهذه حالة ثقافية تقود إلى حالة حصار متبادل بين السلطة وأعضاء الاجتماع البشري، فالسلطة لن تقبل بتغيير الثقافة التي أوصلتها للسلطة، في مقابل ناس يخشونها، مفضلين مقايضة الولاء بالأمان، حتى لو أدى ذلك إلى وأد آليات إعادة إنتاج اجتماعهم بصورة أفضل، هذا الحصار المتبادل، وهو سر «الدولة» في بلداننا العربية، لا أحد يجرؤ على استخدام آليات التغيير، لأنها ببساطة هي آليات موؤدة بحكم ثقافي مبرم من الطرفين، السلطة والناس، وعلى هذا يتكئ الحضور العام للاجتماع البشري، في صورته المحتاجة دوماً إلى الإنتاج، وهو أنتاج مستقل عن السلطة بالضرورة، وهو ما لا تتصوره السلطة وكذلك الناس، عبر همروجتي الولاء والمؤامرة، اللتان تسببتا بملايين الخسائر البشرية (غير الخسائر الإنتاجية الكاسحة) من اغتيال واعتقال وتغييب ومحاصرة، وهذا ما قبل به الشعب بولاء أعمى قبل أن يحسب على مؤامرة ما.

عجز الاجتماع عن تغيير ذاته هو عجزه عن تغيير آلياته (دستور، قوانين، نقابات، أحزاب، قوى مدنية.. إلخ) وكلها آليات منتجة للارتقاء، مثل شرعنة الاختلاف والنقد والمعارضة ( من صلب تعاريف الدولة أنها موالاة ومعارضة سياسية مدنية حصراً، وإلا لا دولة) ، ومنها أيضاً إنتاج معلومات مستقلة عن الدولة (صحافة، جامعات، نقابات ..إلخ) بحيث يصبح الفشل قابل للإثبات، لأن الدولة مسؤولية قبل كل شيء، والمسؤول، هو من يخضع للسؤال والمساءلة، وهي مسألة منسية في طيات تغول السلطات على الدستور أولاً، وتفسيره كقوانين أولاً أيضاً، وهذا بحد ذاته إدعاء «دولة» حديثة، بمضمون طغياني غير حديث. ما يؤدي حتماً إلى حالة الحصار المتبادل في مستنقع التخلف أو الإنتاج.

وعجز الاجتماع عن تغيير ذاته بطاقاته الذاتية الحرة، لا يتضمن الموات الإبداعي فقط، بل يتضمن وبشكل أساسي على التغيير إلى حالة إنتاجية ومعرفية أدنى أيضاً، والتمترس بها، بناء على فشل الحالة السابقة في إنجاز التغيير الارتقائي، بمعنى المنعة والشبع، اللذان يجب أن يتضمنا الحرية والسعادة وسيادة القانون بكل مساواة، هذا التغيير «إلى الأدنى»، هو تغيير

بالرؤية السطحية بما يتناسب مع القوة العارية، المولدة للولاء الأعمى، وهذا ما يعيد هذه الاجتماعات البشرية إلى المربع الأول، أي الحاجة إلى التغيير، ولكن العجز الثقافي سيعيد هذه الاجتماعات إلى واقع أدنى، وهكذا دواليك، وفي مثال خروج هذه الاجتماعات من ربقة الاستعمار أو الانتداب، لم تحقق لها تغييراً نحو الأفضل، بل تمسكت بأهداب عجزها ومأسسته على شكل، طغيانات عسكرية أو طائفية، أفرغت الاستقلال من معناه الإنساني، ورضخت للمعادلات الخارجية في بقائها في سدة السلطة، في ترويض محكم لمعنى الإرادة، الذي يتجلى بصناعة ثقافة اجتماعية محورها الولاءات، لسلطات تتشاطر الوجود الجمعي إستثمارياً، في إزاحة مقصودة للآليات التغيير من الثقافة، بحيث تصبح الثقافة نفسها عارية من غاياتها، ثقافة مخصية عقماء، تساهم في وأد آليات التغيير، ناهيك عن النظر إلى غايتها الأساسية ألا وهي التغيير.

ليس التغيير حالة طارئة، كما في الانقلابات العسكرية مثلاً، ولا هو حالة ميلشياوية، تختصر دور القانون، بل هو حالة إيقاعية يومية، تتجلى بالنشاط التشريعي، وفي المستجدات المعرفية، وفي إرتقاءات الأبحاث الجامعية، وفي تسديد كل الاحتياجات الخدمية الحالية والمتوقعة، وفي إعادة فحص تناسب القوانين مع المستجدات المعرفية الإدارية، وليس مجرد استبدال الآلة الكاتبة بكومبيوتر، أو بطاقة الهوية الكرتونية ببطاقة بلا ستيكية (عادة ما تتكسر) مؤتمتة، إنها عقلية متكاملة، لا تعاند إرتقاءات المعرفة البشرية التي تمشي على نسق، وليس على رتل.

العجز عن تغيير الذات، يعني تماماً الاستقالة من مواجهة استحقاقات دنيوية، قادرة على تحديد مكانة هذا الاجتماع أو ذاك والاستنقاع فيها، فالسيارة ( مثالاً) هي قانون سير، وطرق معبدة، وتربية على احترام الآخرين وحياتهم، وبعدها يمكن النظر إليها كوسيلة نقل، أو حتى وسيلة استعراض المكانة أو السطوة.

عجز البلدان «العربية» عن تغيير الذات، تعبير عميق عن ممارسة الاكتمال المعرفي المرادف تماماً للغباء وانعدام التحضر.

مجتمع

# فقدان الوعي الإنساني والعودة إلى الصراع المذهبي

أنطوان يزبك



الفنانة إيمان خطاب

**«إن الدين للحياة ولتشريف الحياة، و ليست الحياة للدّين ولتشريف الدّينإ». (أنطون سعادة)**

تردّدت كثيرا قبل الخوض في هذه المسألة والكتابة عنها عملا بالمثل القائل : «لا تخض في مسالك و دروب خاضها غيرك آلاف المرّات»، ولكن للضرورة أحكام ، فأنّى قلّبت في وسائل السوشيال ميديا من منصّات و يوتيوب و تيك توك وإنستغرام وغيرها تعثر على محاضرات وثرثرات وناس من هبّ و دبّ يدّعون أنّهم دكاترة وخبراء، مؤرّخون واختصاصيّون يتناولون موضوع الأديان وتاريخها ويسترسلون بطلاقة في الكلام

عليها، كما يدّعون أنهم يعرفون ما لا يعرفه أحد وأنهم سوف يكشفون الحقائق المخفيّة والأسرار في المذاهب و الأديان استنادا إلى مخطوطات عثروا علبها ، أو معرفة أدركوها ولم يدركها أحد قبلهم ، و منهم من يشرح العقائد مُتهما المذاهب الأخرى بالهرطقة والشذوذ ليتبيّن أن الهدف ليس سوى الفتنة وخلق حالة صراع و حروب بين أتباع المذاهب في الدّين الواحد .

ولكن ما هو مقلق وخطر ويهدّد باندلاع حروب دمويّة لا نهاية لها هو الصراع القائم بين المذاهب في الدّين الواحد، خاصّة ما يرد فيها، من تشكيك وتهجم ضارٍ يحصل في المدة الأخيرة؛ بين الطوائف المسيحية وإطلاق تُهم الهرطقة وتشويه العقائد وصولا الى اتّهامات للقديسين انهم من عداد الشياطين وملائكة الجحيم.

هذا التحريض ليس بريئا، بل ثمّة من يُزكيه من أجل حروب مستقبلية تؤدي إلى هلاك الأديان وأصحابها والدخول في دائرة دمويّة بين الشعوب وأصحاب العقائد مثل الصراع بين الهندوس والمسلمين، والمسلمين أنفسهم سنّة وشيعة وصولا إلى خلق صراع مذهبي شديد بين المسيحيين، يؤدّي إلى حروب ومذابح كما مذبحة ليلة عيد القديس برتلماوس من 500 سنة بين البروتستانت والكاثوليك في فرنسا والحروب الدينية التي اندلعت في أوروبا ودامت لعقود. وفي كل أنحاء العالم عبر التاريخ والتي كانت حصيلتها ملايين القتلى والخسائر الفادحة والمجاعات وصولا إلى زوال شعوب وممالك واندثار حضارات.

لم ننتهِ على ما يبدو من عقود مرّت علينا شاهدنا خلالها الخلافات الحادّة التي استعرت وتفاقمت بين جناحي الدين المحمّدي: (الشيعة والسنة). عقود من الشحن الطائفي والخلافات وتأليب اتباع الطائفتين على بعضهم البعض وبثّ الحقد والدسّ على الطوائف الأخرى غير المحمديّة لم يمضِ كلّ ذلك، حتى جاء الآن دور تفتيت وخلق صراعات وفتن بين الطوائف المسيحيّة والمذاهب المتعدّدة داخل هذه الديانة وكأنّ هذا العالم ليس فيه كفايته من حروب عسكرية واقتصادية ونفسية واجتماعية

وتعقيدات الحداثة، ولا يكفي البشر أيضا الانقسامات الحادّة بين الطبقات (غني وفقير) ووفرة أسباب الاقتتال والإمعان في الخراب والعذاب على وجه هذه الارض المعذّبة!

صدق أنطون سعادة حين قال: «اقتتالنا على السماء أفقدنا الأرض!

كما نشهد اليوم أيضا، في الولايات المتحدة الأمريكية انقساما كبيرا بين أبناء الدين الواحد والمقصود هنا الانقسام بين أتباع البروتستانتيّة الإنجيلية حول مسألة التعاطف الاجتماعي أوعدّمه، فها هي آخر الاستطلاعات تُنبئ «أن الانقسامات الدينية والسياسية لا تزال تتعمّق في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى خلاف حول مفهوم التعاطف في حدّ ذاته، بعدما كشف استطلاع جديد أن الإنجيليين البيض هم الأكثر ميلا من سائر الجماعات الدينية الأخرى إلى اعتبار هذه المسألة خطرا محتملا، في حال تعارض مع الحقيقة الإلهية. علّق موقع أكسيوس على نتائج استطلاع أجراه معهد أبحاث الدين في الحياة العامة بالقول إن المشهد يتّسم بصراع حاد وواسع في الولايات المتحدة حول من يستحق الرحمة والإنصاف داخل المجتمع الأمريكي المنقسم.

أظهر الاستطلاع أن 42% فقط من الإنجيليين البروتستانت البيض يرون التعاطف قيمة أخلاقية أساسية لبناء مجتمع سليم، مقابل 54% يعتقدون أنه قد يصبح خطرا حين يبعد المجتمع عن الحقيقة الدينية، وكان الملياردير الأمريكي ايلون ماسك قد اعتبر في مقابلة مع المؤثّر اليميني «جو روغان» في فبراير/ شباط 2025 أن التعاطف هو الضعف الأساسي للحضارة الغربية محذّرا من توظيفه للتلاعب بمشاعر الناس ومعتقداتهم الدينية.

من المؤسف أن يُستعمل الدّين أداة قتل، وجسر عبور إلى الحروب والتخريب وأعود مرة جديدة إلى ما قاله سعادة:

»ولكن الدين إلهيّا كان أو غير إلهي لم يشذّ عن قواعد الشؤون الإنسانية ولم يخرج على مقتضيات نوع الحياة البشرية وحاجاتها المتباينة أو المتقاربة«.

في خاتمة رتبة القداديس المسيحية، يتلو المؤمنون مع الكاهن صلاةً يقولون فيها:

يا رب أبعد الحروب، ضع السلام في بلدان العالم نوّر عقول الحكام والسَاسَة، إشف المرضى إلى آخره... لكن ومع الأسف، لا أحد يطبّق ويعمل بما يلهج به في صلاته، ما نعيشه الآن هو أفول شمس العقل والعودة إلى التخلف والتبعية والتوحّش والانحدار حتى صار زمننا زمن الانقسامات والخيانة والصراعات المذهبيّة

والطائفية، في كل وجه من وجوه الحياة!.

مجتمع

# نادي «أزل بوك» للقراءة

## يطلق جلساته الثقافية من معرض بيروت للكتاب

ضمن فعاليات معرض بيروت للكتاب، عقد نادي أزل بوك للقراءة أولى جلساته في جناح شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، خُصّصت لمناقشة رواية «الصعود إلى النهار» للروائي علي السقّا، بمشاركة عدد من الكتّاب والشعراء والمهتمين بالشأن الثقافي.

وشهدت الجلسة مداخلات متنوّعة قاربت الرواية من زوايا نفسية وتاريخية وإنسانية. فقدّمت الكاتبة والاختصاصية النفسية لينا حجازي قراءة في عوالم الرواية من المنظور النفسي، فيما تناول الأستاذ حسين حمدان الأثر التاريخي الذي تستحضره الرواية. وناقش الشاعر علي حمام القضايا الإنسانية التي تطرحها من ناحية البناء الدرامي والصراع الطبقي، بينما تحدّث الشاعر بلال المصري عن الأثر الإنساني الذي تتركه الرواية في نفس القارئ.

وتفاعل الروائي علي السقّا بإيجابية مع المداخلات والأسئلة المتنوّعة، في أجواء اتّسمت بالحوار والانفتاح على وجهات النظر المختلفة، ما أتاح قراءة أعمق




لعوالم الرواية وشخصياتها وأبعادها.

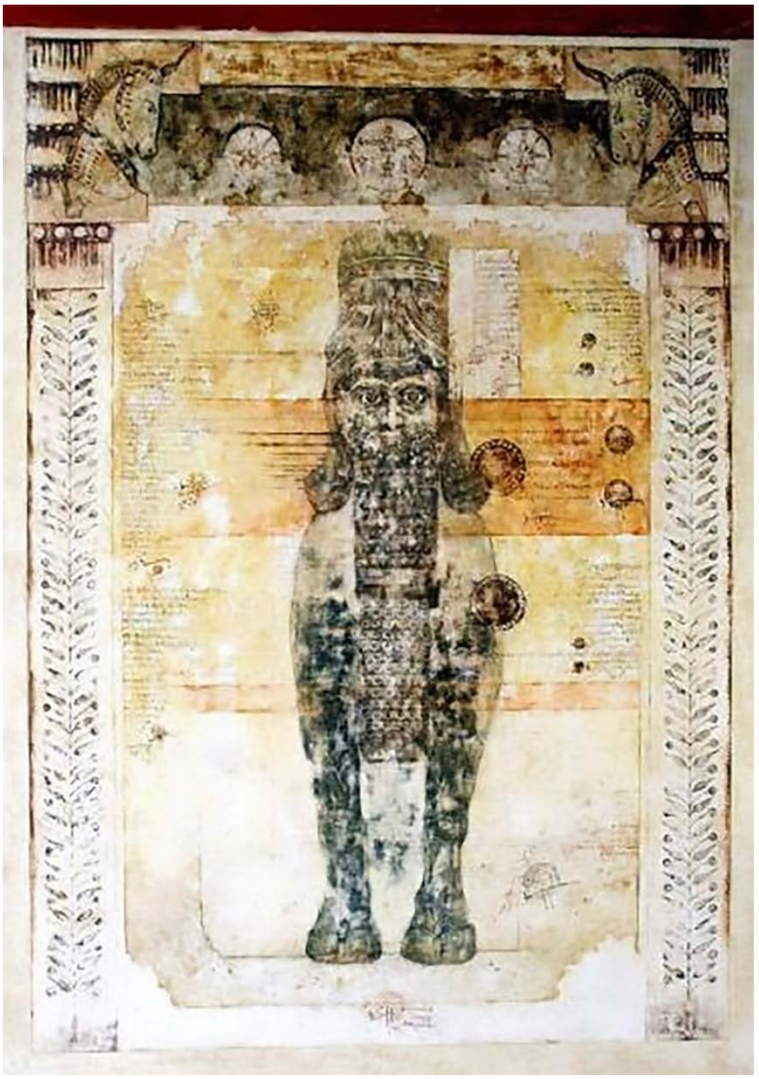
وتأتي هذه الجلسة في إطار انطلاقة نادي «أزل بوك» للقراءة، الذي يسعى إلى تعزيز ثقافة القراءة، وفتح مساحات للحوار حول الأعمال الأدبية، وتشجيع اللقاء المباشر بين الكتّاب والقرّاء من خلال أنشطة ثقافية متنقّلة في عدد من المناطق اللبنانية.

وفي ختام اللقاء، أُعلن عن تنظيم الجلسة المقبلة للنادي في مدينة طرابلس، حول كتاب جديد سيُعلن عن عنوانه لاحقًا.

رأي

# ضمان سلامة الحزب

شحادي الغاوي



الفنان جورج بيلوني

سنة 1941، أي منذ 85 سنة من اليوم، كتب سعاده مقالاً بعنوان «ضمان سلامة الحزب السوري القومي»، ونشره في مجلة الزوبعة في الأرجنتين. ويومذاك كان الحزب عمره تسع سنوات.

الحقيقة هي أن تفكير سعاده بسلامة الحزب كان قد بدأ مع لحظة نشوئه سنة 1932، وقد أعلن ذلك بوضوح في خطابه المنهاجي الأول عندما نبّه من العوامل الرجعية التي قد تهدد حركته التجديدية بالفساد، قال:

«إن نظام الحزب هو النظام الذي لا بد منه لتكييف حياتنا القومية الجديدة

ولصون هذه النهضة العجيبة التي ستغير وجه التاريخ في الشرق الأدنى من تدخل العوامل الرجعية التي لا يؤمن جانبها والتي قد تكون خطراً عظيماً يهدد كل حركة تجديدية بالفساد...»

وقد أعلن ذلك أيضاً في رسالته إلى محاميه في الدعوى الأولى في محكمة الانتداب الفرنسي سنة 1935 عندما قال له:

«... وجعلت نظامه فردياً في الدرجة الأولى مركزياً تسلسلياً منعاً للفوضى في داخله واتقاء نشوء المنافسات والخصومات والتحزبات والمماحكات وغير ذلك من الأمراض السياسية والاجتماعية...» حتى إن تفكير سعاده في سلامة الحزب قد وصل إلى مستوى الخشية من انقسامه رغم أنه هو كان على رأسه في نظام فردي صارم! وقال في خطابه المنهاجي الأول ما يلي:

«أمّا الصعوبات الخارجية فتهون متى تغلبنا على الصعوبات الداخلية وتمركزت أرادة أمتنا في نظامنا الذي يضمن وحدتها ويمنع عوامل القسمة المتفشية خارج الحزب من التسرب إلى وحدتنا التي نضحّي في سبيلها بكل ما تطلبه منّا التضحية».

في كل تلك الإشارات من سعاده نرى أن «النظام» كان هو الضمانة لسلامة الحزب، ولكن ليس أي نظام، بل هو بالتحديد «نظام قومي اجتماعي بحت لا يقوم على التقليد الذي لا يفيد شيئاً بل على الابتكار الأصلي الذي هو من مزايا شعبنا» (أيضاً من الخطاب المنهاجي الأول).

وبالعودة إلى مقالة سعاده في الزوبعة، ضمان سلامة الحزب السوري القومي، كان الضمان يومها هو النظام الفردي التسلسلي، أي سلطة الزعامة المطلقة القائمة على مبايعة كاملة وتأييد كامل وثقة كاملة مطلقة من أعضاء الحزب جميعهم الذين أبدوها فرداً فرداً عندما أدّوا قسم الإنتماء إلى الحزب.

يقول في مقاله:

... ضمان سلامة الحزب السوري القومي بواسطة سلطة الزعيم التشريعية والتنفيذية التي بايع القوميون سعاده عليها مبايعة بقسم صريح النصّ

لكن سعاده في مقالته يشرح أحوال وظروف المجتمع التي تتطلب لمعالجتها سلطة فردية مطلقة يتولّاها فرد، وهذه الظروف هي خاصة واستثنائية وغير صحّية وغير سليمة. أي إن النظام الفردي ليس هو النظام الصالح في ظروف أخرى صحّية وسليمة. يقول في ذلك في مقالته عن تلك الظروف الخاصّة ما يلي:

«في سورية المناقب تحولت إلى مثالب والأخلاق انحطت. فالفساد في الشعب، والشعب الفاسد الروحية يحتاج إلى إصلاح، والإصلاح يجب أن يكون من فرد إنشقّ على فساد المجموع وتغلّب على أهوائه. وهذا الفرد هو الذي يحتاج إلى ضمانات السلطة ضد فساد الشعب، وليس الشعب هو الذي يحتاج إلى هذه الضمانات».

إذن، من المهم جداً الاستدراك والتأكيد على الخصائص الديمقراطية لهذا النظام الفردي الذي يسمّيه سعاده بصريح العبارة إنه «استبدادي»، أي دكتاتوري!!

إستبداد ديمقراطي؟! نعم وعلى لسان سعاده، فسعاده هو صاحب عبارة الإستبداد الديمقراطي، أي السلطة الفردية المطلقة الحائزة على ثقة الشعب المطلقة (الأعمال الكاملة ج3 ص207 سطر7). وهو أيضاً صاحب عبارة «الثقة المطلقة هي أساس ديمقراطي». يقول:

«لا يجوز أن يقوم الحكم المطلق (أي الدكتاتورية) إلّا على أساس الثقة المطلقة. وهذه الثقة المطلقة هي ما نرى مثاله الأعلى في الحزب السوري القومي الذي تقوم زعامته على ثقة مطلقة من مجموع الحزب... فإن الثقة المطلقة هي أساس ديمقراطي...»[1]

1 ـ الأعمال الكاملة، ج 3، ص 207. كما أن عبارة «الاستبداد الديمقراطي» هي لسعاده ونقرأها في مطلع السطر السابع من هذه المقالة.

فالأساس الديمقراطي هو ما حرص عليه سعاده واستند إليه في حججه، أولم يقل في «نشوء الأمم» إن الديمقراطية هي المبدأ الذي تقوم عليه القومية؟

إننا إذ نذكر هذه المسألة الآن، مسألة الأساس الديمقراطي، فلكي نعرف السبيل اليوم إلى ضمان سلامة الحزب بعد سعاده. فبعد سعاده لا يمكن ولا يجوز الإعتماد على الحكم الفردي وسلطته المطلقة، لأنه لا أحد يحلّ محل سعاده، وسعاده نفسه قال لنا ذلك وأوصى بتوزيع السلطات التشريعية والتنفيذية على كل من المجلس الأعلى ورئيس الحزب، وذلك في المادة الثانية عشر من دستوره.

وكان سعاد قد كتب في رسالته إلى منفذ عام سان باولو البرازيل بتاريخ 28 ـ 8 ـ 41 يقول له:

**«... إن امتياز الحكم الفردي في الدستور هو فقط لصاحب الرسالة ومؤسس القضية وليس نظاماً أساسياً دائماً. والاتجاه الديمقراطي في نظامه صريح لا يرفضه عقل صحيح».**

وإذا أردنا الإضاءة على الخاصّة الديمقراطية لنظام سعادة نستطيع حشد كم كبير من خطبه ومقالاته ورسائله للإشارة إليها، ولعلّ هذا المقطع وحده يكفي لذلك:

«... ثم أخذ يسرد شيئاً من حضارة السوريين في الماضي والمبادئ الصالحة التي أخذها الناس عنهم فذكر نشوء الديمقراطية في سورية التي ظهرت لأول مرة في التاريخ البشري بواسطة انتخاب الملوك في الدول السورية»[1].

«أما الديموقراطية التي يفتخر بها العالم الآن فهي من صنع سوري أيضاً لأن أول فكرة ديمقراطية تعطي الشعب حقه في إبداء الرأي في سائر شؤونه ظهرت في سورية. وبلا شك هي الغرسة الأولى في هذا الباب التي أعطت الثمر الكثير للعالم كله، ولا يزال البشر إلى الآن يجاهدون في إيصال هذه الفكرة، حقوق الإنسان، إلى حد الكمال»[2].

«إن السوريين القوميين الاجتماعيين يجب أن يعرفوا واجبهم في هذه القضية الخطيرة، وأن العالم بأسره ينتظر منهم تفكيراً جديداً، ولا سيما من الوجهة الديموقراطية التي أصبحت الآن في حال مبهمة، فالسوري القومي يجب أن يعالجها من جديد ويدفعها إلى العالم كاملة». فالسوري المفكر يجب أن يهتم في إنقاذ الديمقراطية من الهلاك وذلك بأن يزيل ما دخل اليها من الفساد ويدخل إليها تفكيراً ينطبق على ما وصل إليه الناس من العلم والمعرفة فتصير صالحة لنفع الانسان وتكفل حقوق الانسان من كل مهاجمة وتعدّ.

يحق لنا اليوم، وأحوال الحزب وأعضائه تشبه أحواله سنة 1941 يوم كتب سعاده مقالته، بل هي أسوء بكثير، أن نسأل: ما هو ضمان سلامة الحزب اليوم؟

إذا تمعّنا وتفهّمنا ما عرضناه آنفاً، نستطيع الوصول إلى نتيجة تقول بإن الضمان هو في ثلاثة:

**أولاً:** وعي العقيدة وإدراكها عالياً وإدراك إن «النظام الجديد» هو وحده يحققها.

«إن مبادئنا القومية قد كفلت توحيد اتجاهنا، ونظامنا قد كفل توحيد عملنا في هذا الاتجاه»[3]

«إن نظام الحزب هو حقيقة بالمبادئ بالأسس الفكرية والمبادئ الأساسية التي يقوم بها هذا النظام:[4]

**ثانياً:** وعي الصفة الديمقراطية للنظام القومي الاجتماعي الجديد وإن الديمقراطية والقومية هما مبدآن متجانسان. ووعي الخاصّة التعبيرية لهذه الديمقراطية التي قال عنها إنها إنقلاب تجيء به الفلسفة السورية القومية الإجتماعية.

1 ـ الأعمال الكاملة، ج 4، ص 38.

2 ـ نفس المصدر، ص 41.

3 ـ نفس المصدر ص19

4 ـ نفس المصدر ص 136

سعاده يعرّف الديمقراطية بأنها تعني أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطة[1]

أمّا الخاصة التعبيرية فهي شرط توفّر مؤهلات عالية في اصحاب السلطة كي يستطيعوا التعبير عن الإرادة العامة للشعب، أي يستطيعون تحقيقها وتأمين المصلحة العامة التي هي الدافع إليها.

وهذا يعني أن الشعب هو الذي يسمّي أصحاب السلطة في الدولة، ينتخبهم أو يوافق عليهم أو يؤيدهم أو يثق بهم أو يرضى عنهم، وهذه هي الصفة الديمقراطية، ثم إن أصحاب السلطة يجب أن يكونوا أصحاب إدراك عالي ومؤهلات ممتازة، وهذه هي الخاصّة التعبيرية.

سعاده طبّق هذا المبدأ مئة بالمئة فكان هو صاحب إدراك عالي ومؤهلات وصفات ممتازة.

أمّا اليوم، فلا أحد يحلّ مكان سعاده زعيماً، لذلك نرى أن تتولّى محكمة دستورية التحقق من توفر المؤهلات الممتازة للمرشحين لتولّي السلطات العليا في الحزب،

هذا هو برأينا السبيل العملي الأقصر والأصح للوصول إلى سلطة يكون أصحابها مؤهلين حائزين على صفات ممتازة، وحائزين على ثقة وتأييد وقبول أعضاء الحزب بنفس الوقت. وإذا كان من أحد يرى سبيلاً عملياً صحيحاً أقصر وأفضل من هذا السبيل فليقدّمه.

**ثالثاً:** هي العقلية الأخلاقية الجديدة. فلا بد من القول إنه لو حصلت معجزة وجاء سعاده اليوم من عليائه ووضع لنا دستوراً جديداً ثم عاد من حيث أتى، فلن يكون ما يضعه نافعاً لنا إذا لم يتوفّر فينا الشرط الأساسي الذي نبّهنا إليه قبل أن يستشهد ويغيب، أعني توفّر العقلية الأخلاقية الجديدة التي قال عنها أنها من أهمّ مسائل النهوض القومي بعد تأسيس فكرة الأمة وبعد تعيين المقاصد الكبرى. لقد قال:

«العقلية الأخلاقية الجديدة التي نؤسسها لحياتنا بمبادئنا هي أثمن ما يقدمه الحزب السوري القومي الإجتماعي للأمة، لمقاصدها ولأعمالها اولإتجاهها... كل نظام يحتاج إلى الأخلاق، بل إن الأخلاق هي في صميم كل نظام يمكن أن يكتب له أن يبقى»[2]

1 ـ الأعمال الكاملة ج 2 ص 156

2 ـ من المحاضرة العاشرة، الأعمال الكاملة ج 8 صفحة 135

ثقافة

# الثقافة والفنون الجميلة بين العميد والعمدة

د. شوقي يونس

عندما أُبلغتُ بتعييني عميدًا للثقافة والفنون الجميلة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، تهيّبتُ المسؤولية، وحضرت في مخيّلتي، دفعةً واحدةً، أسماء كبار رجالات النهضة الثقافية، بدءًا من الزعيم ومُعاونيه الأوائل، مرورًا بعشرات الكتّاب والمفكّرين الذين أثروا مكتبتنا الثقافية بإصداراتهم، وأغنوا حياتنا بمواقفهم وإسهاماتهم. كذلك تواردت إلى ذاكرتي أسماء كبار الفنانين، من موسيقيين ونحّاتين ورسّامين ومطربين وشعراء وأدباء، ممّن منحوا نهضتنا تعبيراتها في الكلمة، والصوت، واللون، والحجر.

وكرّت سبحة الأساطير السورية، بأسمائها ورموزها ومضامينها الفلسفية، تستحضر عمق تراثنا الحضاري وما فتحته قراءته بعين النهضة من آفاقٍ لفهم الإنسان والحياة. ثمّ حضرت أمامي أسماء رفقاء وأصدقاء بيننا اليوم، أصحاب معرفةٍ واختصاصٍ وإبداعٍ في ميادين شتّى، لكلٍّ منهم تجربته التي تستحقّ الإصغاء، وعطاؤه الذي يستحقّ أن يجد سبيله إلى الفعل.



النحات العالي أكثم عبد الحميد

هالني الموقف، ولكنّ التأمّل في معنى المسؤولية أعادني إلى السؤال الذي ينبغي أن أبدأ منه: **ما الذي يقتضيه منّي هذا التكليف؟**

إنّ تعييني عميدًا للثقافة والفنون الجميلة يحمّلني مسؤولية العمل في هذا الميدان الواسع، ولا يمنحني إحاطةً بمعارفه وفنونه، أو مرتبةً أتقدّم بها على جميع المبدعين فيه. فالموقع الإداري لا يصنع تفوّقًا معرفيًّا، والثقافة أرحب من أن يختزلها فرد، مهما اتّسعت معارفه وتعدّدت مواهبه.

ولذلك، فإنّ صورة العميد بوصفه «المثقّف الأوّل» أو «المثقّف الأكبر» في الحزب تُحمّل الوظيفة معنى لا يلازمها. فكيف نقيم ترتيبًا واحدًا يجمع الفيلسوف والمؤرّخ والموسيقي والنحّات والشاعر والباحث في الاجتماع؟ قد يتقدّم أحدهم في ميدانه، وتقوم له مكانةٌ بفضل إنتاجه وإبداعه، لكنّ هذه المكانة لا تنشأ بقرار تعيين، ولا تمنحه إحاطةً بسائر الميادين.

ومن هنا **تبرز ضرورة التمييز بين العميد والعمدة**، وتحديد العلاقة بينهما. فالعميد يتولّى مسؤولية قيادة العمل وتوجيهه ومتابعته ضمن صلاحياته، والعمدة هي الإطار المؤسّسي الذي يجمع الطاقات وينظّم مشاركتها ويضمن تواصل العمل وتراكم نتائجه. فلا تُختزل العمدة بشخص عميدها أو بحدود معارفه واهتماماته، ولا يتوارى العميد خلف صفتها المؤسّسية ليتخفّف من مسؤولية القرار والإنجاز والمساءلة.

إنّ قيمة هذه العلاقة تظهر في قدرة العميد على بناء عملٍ يتّسع لكفاءاتٍ قد تفوقه معرفةً في حقول اختصاصها، وفي قدرة العمدة على الإفادة من تلك الكفاءات ضمن مشروعٍ واضح الاتجاه. وكلّما اغتنت العمدة بتنوّع المشاركين، وحسن توزيع المسؤوليات بينهم، أصبحت أقدر على الاستمرار وتطوير أدائها مع تعاقب المسؤولين عليها.

بهذا المعنى أفهم عمدة الثقافة والفنون الجميلة، بوصفها عمدةً إداريةً ضمن السلطة التنفيذية، تتولّى تنظيم العمل الثقافي والفنّي وتوجيهه ومتابعته في نطاق اختصاصها. وتستمدّ صلاحيتها من النظام، فيما تستمدّ الأفكار قيمتها من حجّتها وعمقها وقدرتها على تفسير الواقع والإسهام في تغييره. والتمييز بين هذين المصدرين ضروريٌّ لسلامة العلاقة بين الإدارة وأهل الفكر والإبداع.

غير أنّ الصفة الإدارية للعمدة لا تحصر وظيفتها في ترتيب المواعيد وإقامة الندوات وإصدار المنشورات؛ فهي تتحمّل أيضًا مسؤوليةً في صون الاتجاه القومي الاجتماعي للعمل الذي تتولّاه، وفي وصل الثقافة بحركة النهضة وغايتها. وهذا ما يمنح التنظيم معناه، ويجعل النشاط الثقافي جزءًا من مشروعٍ متّصلٍ بالحياة وقضايا المجتمع.

وفي هذا الإطار، ينبغي فهم مرجعيتها في الضبط الثقافي. فالضبط يقتضي العناية بسلامة المفاهيم، ودقّة المعرفة، وجدّية البحث، ووضوح الصلة بين ما يُقدَّم باسم العمدة وبين النظرة السورية القومية الاجتماعية. وهو يقتضي، بالقدر نفسه، التمييز بين ما يُنسب إلى هذه النظرة، وما يطرحه صاحبه بوصفه اجتهادًا أو سؤالًا مفتوحًا للنقاش.

**فليس كلّ اختلافٍ في الاجتهاد خروجًا على النظرة، وليس كلّ رأيٍ يصدر عن قوميٍّ اجتماعيٍّ تعبيرًا عنها.** ومن مسؤولية العمدة أن تنظّم المجال الذي يُبحث فيه هذا التمييز، بالرجوع إلى المصادر، ومناقشة الحجج، والاستعانة بأهل الاختصاص، دون أن تتحوّل موافقة العميد الشخصية إلى شرطٍ لقيمة الفكرة، أو أن يصبح موقعه الإداري حصانةً لرأيه من النقد.

إنّ وضوح الاتجاه يقتضي تعميق المعرفة بالنظرة التي ننطلق منها، وفهم أصولها ومقاصدها، واختبار قدرتنا على تناول مسائل العصر في ضوئها. ولذلك، فإنّ البحث والسؤال والنقد أعمالٌ ضروريةٌ لحيوية الثقافة؛ بها تتّسع مداركنا، ويتبيّن لنا ما أحسنّا فهمه وما يحتاج إلى مزيدٍ من الدرس.

أمّا الثقافة المصارعة، فأفهمها ثقافةً تنخرط في قضايا المجتمع، وتواجه الأفكار بالحجج، وتكشف أسباب التخلّف وموانع النهوض، وتسهم في بناء الوعي والإرادة. وهي تتطلّب منّا أن نصل المعرفة بالموقف، والموقف بالعمل، وأن نحافظ على استقلال البحث ونزاهته، فلا نحصر الثقافة في ترديد ما نعرفه من عبارات.

**وللفنون الجميلة** في هذا المسار مكانتها الأصيلة. ففي الموسيقى والشعر والرسم والنحت والمسرح وسائر الفنون قدرةٌ على تعميق إحساس الإنسان بالحياة، وتوسيع

خياله، وتنمية ذائقته، وإيقاظ، وعيه بذاته ومجتمعه. ويقتضي احترام هذه القدرة أن نُفسح للفنّ مجاله الإبداعي، وأن نبحث في قيمته الجمالية والإنسانية، وفي الرؤية التي يحملها، دون اختزال صلته بالنهضة في شعارٍ مباشرٍ أو مناسبةٍ عابرة.

وتتجسّد **مسؤولية العميد الإدارية** في تحويل هذه المعاني إلى عملٍ منظّم: في التعرّف إلى الكفاءات، ودعوتها إلى المشاركة، وتوزيع المهمّات بحسب الاختصاص، وإعداد برامج البحث والحوار والنشر والتثقيف، واحتضان المواهب، ومتابعة الإنجاز وتقويم أثره. فكم من طاقةٍ بقيت معزولةً لأنّ أحدًا لم يفتح أمامها باب المشاركة، وكم من مبادرةٍ انقطعت لأنّها لم تجد متابعةً تحمي استمراريتها.

ويقتضي البناء المؤسّسي أن تتحوّل هذه الجهود إلى برامج واضحة، ومسؤوليات محدّدة، وآلياتٍ للتشاور والتقويم، وأن تُحفظ الخبرات والنتائج لتكون أساسًا لما يليها. فاستمرار العمل وتراكمه من مسؤولية العمدة، وتأمين شروط هذا الاستمرار من واجبات العميد.

وعليه، فإنّ نجاح عميد الثقافة والفنون الجميلة يُقاس بما يستطيع استنهاضه من طاقات، وبنوعية العمل الذي ينجزه مع رفقائه، وبسلامة اتجاهه واستمراره وأثره في الحزب والمجتمع. ويكون من دلائل نجاحه أن تتقدّم إلى المجال العام أسماءٌ وأعمالٌ تستحقّ الحضور، وأن تجد الأجيال الجديدة مجالًا للتعلّم والإبداع والإسهام.

بهذا الفهم أتقدّم إلى المسؤولية، مدركًا سعة الميدان، ومؤمنًا بأنّ في رفقائنا وأصدقائنا من المعرفة والموهبة والخبرة ما يجعل العمل المشترك ضرورةً ومصدر قوّة. وأتطلّع إلى عمدةٍ تتلاقى فيها هذه الطاقات، فتغتني بالحوار، وتنتظم بالمسؤولية، وتتّجه بإبداعها نحو الغاية التي تجمعنا.

إنّ الوفاء لإرث النهضة يقتضي أن نضيف إليه بعملنا، وأن نمنحه حضورًا حيًّا في مسائل عصرنا. وتلك مسؤوليةٌ أتحمّل نصيبي منها، وأدعو أهل الفكر والفنّ والمعرفة إلى المشاركة في حملها، لتأخذ ثقافتنا مداها في الوعي، والجمال والموقف والعمل.

# لا نهضة بلا أخلاق

د. ادمون ملحم



الفنان ممدوح قشلان

ثقافة

قد نختلف في الرأي والموقف، ونتباين في فهم القوانين وتقدير المسؤوليات، لكننا نلتقي على عقيدة، واحدة وقضية واحدة. وقد نتحدث طويلًا عن المبادئ والمناقب والواجب، ونستشهد بأقوال سعاده في كل مناسبة، غير أن السؤال الأهم يبقى: هل نمارس فعلًا ما نؤمن به؟ وهل تنعكس الأخلاق التي ندعو إليها في تعاملنا مع بعضنا، وفي مواقفنا وقراراتنا، وخصوصًا عندما نختلف؟

هذا السؤال يعيدنا إلى جوهر النهضة القومية الاجتماعية التي أرادها سعاده نهضةً في الفكر والنفسية والمناقب، لا مجرد تغيير في الأوضاع السياسية أو الإدارية. فقد أدرك أن المجتمع لا ينهض بالأفكار الصحيحة وحدها، بل يحتاج إلى إنسان يحملها بإيمان صادق، ويجسدها في سلوكه وأعماله.

ولهذا أعلن بوضوح: «**إنّ نهضتنا هي نهضة أخلاق ومناقب في الحياة قبل كل شيء آخر**».[1]

الأخلاق تُختبر في العمل

في خطابه في حلب، في تشرين الثاني 1948، خاطب سعاده القوميين الاجتماعيين مؤكدًا أن العمل العظيم ومواجهة الصعوبات يحتاجان إلى أساس أخلاقي متين، فقال:

«**فنحن جماعة عمل وصراع، لأننا في حقيقتنا جماعة أخلاق**».[2]

إنها عبارة تختصر العلاقة بين الإيمان والممارسة. فالأخلاق ليست زينة نضيفها إلى العقيدة، ولا كلمات جميلة نرددها في المناسبات، بل قوة داخلية توجه الإرادة، وتضبط السلوك، وتمنح الإنسان القدرة على مواجهة الصعوبات والثبات أمام المغريات.

فما قيمة الحديث عن الإخلاص إذا غلبت المصالح الشخصية؟ وما معنى الدعوة إلى الوحدة إذا كنا نزرع الانقسام؟ وكيف نطالب المجتمع بالتخلص من الفساد والمحسوبية والاستغلال، إذا تساهلنا معها في مؤسساتنا وعلاقاتنا؟

إن امتحان الالتزام الحقيقي يبدأ عندما تتعارض المصلحة الخاصة مع الواجب، وعندما يصبح قول الحقيقة مكلفًا، وعندما نُطالب باحترام حق الآخرين في الاختلاف معنا.

بين المبادئ والممارسة

1 ـ أنطون سعاده، «إعلان وإيضاح العلاقة مع جبران مسوح»، الزوبعة، العدد 82، 4 تشرين الثاني 1944؛ الأعمال الكاملة، المجلد السابع.

2 ـ أنطون سعاده، «خطاب الزعيم في حلب»، 23 تشرين الثاني 1948، الملحق رقم 8؛ الأعمال الكاملة، المجلد الثامن.

لم يكن سعاده يريد قوميين يحفظون التعاليم ويرددون الشعارات فحسب، بل أراد نفوسًا جديدة تتحلى بالصدق والشجاعة والإخلاص، وتترفع عن المكر والخديعة والأنانية.

وفي خطابه في اللاذقية سنة 1948، قال: «**ليس بالاحتيال ولا بما يسمّونه دهاء ولا بالمكر ولا بالخديعة تنهض الأمم وتقوم قضايا الأمم**».[1]

ثم أكد أن نهوض الأمم يقوم على الأخلاق الصحيحة والصراحة والإرادة الصراعية.

وهذا الموقف يضعنا أمام مسؤولية كبيرة. فلا يجوز أن تصبح المبادئ مقياسًا نحاكم به الآخرين، ثم نتساهل في تطبيقه على أنفسنا. ولا يصح أن نطالب بالصدق ونلجأ إلى التضليل، أو نتحدث عن الكرامة وننتقص من كرامة رفقائنا، أو **نرفع شعار العمل المؤسساتي ثم نتجاوز المؤسسات عندما لا توافق قراراتها رغباتنا.**

فالأخلاق القومية لا تتجزأ، ولا تتبدل بتبدل المواقع والمصالح. إنها التزام ثابت يظهر في المواقف الصعبة قبل الظروف السهلة.

أخلاق الاختلاف ومسؤولية القيادة

ومن أبسط مقتضيات الأخلاق القومية الاجتماعية أن نُميّز بين الاختلاف في الرأي والموقف وبين الخيانة للقضية. فليس كل من خالفنا في مسألة إدارية، أو تنظيمية، أو دستورية خصمًا للقضية ،أو خارجًا على مبادئها.

والمؤسف أن تتحول مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام أحيانًا إلى منابر للتخوين والتشهير وترويج الشائعات والطعن في النيات والكرامات، وأن تصدر مثل هذه الممارسات عن أشخاص يتولون مسؤوليات قيادية عليا، يُفترَض أن يكونوا قدوة في المناقب واحترام الرفقاء.

1 ـ أنطون سعاده، «خطاب الزعيم في اللاذقية»، 26 تشرين الثاني 1948، الملحق رقم 9؛ الأعمال الكاملة، المجلد الثامن.

فالمسؤولية القيادية لا تمنح صاحبها حق إصدار الأحكام على الآخرين، بل تفرض عليه واجبًا مضاعفًا في التحلي بالحكمة والإنصاف وضبط النفس. والخلافات الداخلية تُعالَج بالحوار والاحتكام إلى الدستور والقوانين والمؤسسات المختصة، لا بحملات الاتهام والتشهير.

**فالقيادة الحقيقية لا تُقاس بعلوّ الموقع، بل بسموّ المناقب، وبقدرتها على صون كرامة الرفقاء وتعزيز الثقة بينهم.**

وهذا لا يعني التساهل مع المخالفات أو تعطيل المساءلة، بل يعني أن يكون الاحتكام إلى الحق والأدلة والقانون، لا إلى الأهواء والخصومات الشخصية.

القدوة قبل الكلام

إن من أخطر ما يهدد أية نهضة أن تتسع المسافة بين ما يؤمن به أعضاؤها وما يمارسونه. فعندما يرى الناس أن أصحاب المبادئ لا يلتزمون بها، تتراجع الثقة، وتفقد الدعوة كثيرًا من قوتها الأخلاقية.

والقدوة لا تصنعها الخطب ولا المناصب، بل يصنعها السلوك اليومي: في الصدق عند الحديث، والإنصاف عند الاختلاف، والتواضع عند تحمل المسؤولية، والشجاعة في الاعتراف بالخطأ، والاستعداد لتقديم المصلحة العامة على المصالح الخاصة.

ولا يحتاج القومي الاجتماعي إلى موقع قيادي ليكون قدوة. فكل رفيق يستطيع، في محيطه وعمله وعلاقاته، أن يقدم صورة مشرقة عن الأخلاق التي آمن بها. لكن مسؤولية القيادة تبقى أعظم، لأن أثر سلوكها يتجاوز أصحابها إلى مجموع الحزب والمجتمع.

نداء إلى رفقائي القوميين الاجتماعيين

إن النهضة التي آمنّا بها وتعاهدنا على خدمتها ليست مجرد عقيدة نحملها في عقولنا، أو مبادئ نرددها في خطاباتنا، بل رسالة حياة ومسؤولية أخلاقية عظيمة. فلنتمسك بأخلاقنا القومية، ولنُجسّدها في

سلوكنا ومواقفنا وعلاقاتنا، ولنكن أمناء للقضية التي جمعتنا، أوفياء للقيم التي تعاهدنا عليها.

ولنقتدِ بزعيمنا الذي جعل من العقلية الأخلاقية الجديدة إحدى أثمن القيم التي نقدمها لأمتنا، وأرادنا أصحاب مناقب وإرادة وعزيمة، لا مجرد أصحاب أقوال وشعارات.

**يا رفقائي، إن سقوط أخلاقنا يعني سقوطنا.** فإذا سقطت الأخلاق، سقطت معها الثقة بيننا، وتفككت روابط وحدتنا، وضعفت إرادتنا، وأصبحنا عاجزين عن حمل قضيتنا والنهوض بمسؤولياتنا. فسقوط الأخلاق هو بداية سقوط الحزب، وسقوط الحزب يعني ضياع الأمل الذي نحمله لأمتنا.

إن أمتنا التي آمن بها سعاده ونذر حياته من أجل نهضتها تنتظر منا الكثير. تنتظر أن نكون على مستوى إيماننا ومسؤولياتنا، وأن نرتفع فوق الأنانيات والمصالح الشخصية والخلافات الصغيرة. تنتظر منا أن نكون حزبًا واحدًا، قويًا، متماسكًا، موحّد الإرادة، مقاومًا، قادرًا على حمل قضيتها والدفاع عن حقوقها وصناعة مستقبلها.

لقد قال سعادة: «**إن البلاد تنظر إلى أعمالنا، إن البلاد في حاجة إلينا**».[1]

**فالأمة تنتظر منا أعمالًا لا أقوالًا، ووحدةً لا انقسامًا، وأخلاقًا تليق بعظمة القضية التي نحملها.**

1 ـ أنطون سعاده، «كلمة الزعيم إثر خروجه من سجن الرمل للمرة الثالثة»، الجمهور، بيروت، السنة الأولى، العدد 35، 22 أيار 1937؛ الأعمال الكاملة، المجلد الثاني.

# سعاده مُعاصِرُنا

**هذه مقاطع وعبارات مختارة من تراث سعاده ننشرها بين حين وآخر، لجدتها أولاً ولترابطها مع الأحداث القومية العامة، ثانياً. وهي مأخوذة في العادة من مقالات ورسائل للزعيم لم تحظ بالشهرة والانتشار الواسعين كما حصل مع الأقوال المميزة له، والتي يرددها القاصي والداني. وقد أعطيناها أرقاماً متسلسلة، إضافة إلى تثبيت المرجع أو المراجع التي أوردت النص الأصلي.**

## أحمد أصفهان

إن قلقي على مصير الأمة في التيارات السياسية الجديدة، وجزعي على الحركة القومية الاجتماعية وهي تواجه هذه التيارات بعد ما أصابها من إرهاق وتضعضع قوى شديدان جداً ويصعب وصف مبلغهما بالكلام، ولكن تغلّب النهضة السورية القومية الاجتماعية على الصعوبات العظيمة التي تعرّضت لها يدل على متانة عقيدتها ورسوخها في النفوس وعلى أهليّتها للبقاء والانتصار.

إن فترة المرارة والحيرة تجاه الأساليب السياسية الاختبارية الجديدة لن تطول كثيراً وسيعقبها عود الحرارة والثقة والعزم مع الوضوح والصفاء. فإني جادّ الآن في تصفية أعمالي الخصوصية التي قيّدتني بها بيئة مهاجرينا الفاسدة في هذه البلاد، الأرجنتين، وسأفعل كل ما




في مقدوري لأجعل سفرتي قبل ديسمبر/ كانون الأول المقبل لأعود إلى وسط جيش الجهاد القومي الاجتماعي بأسرع ما يمكن. ليس شوقكم إليّ بأكثر من شوقي إليكم، وإنّ ما أعانيه هنا، من الوجهة النفسية، يصعب كثيراً أن تتصوّروه أو أن يخطر لأحد منكم في بال.

**رسالة إلى معروف صعب**

**في 21 أيلول 1946**

**مجموعة الرسائل، المجلد السادس.**

**صفحة 308.**

كلمة الفصل